

الأستاذ/ سحنون عقبة

أستاذ محاضر قسم أ

قسم الاقتصاد والإدارة

كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مطبوعة مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في علوم الاقتصاد والإدارة

السنة الجامعية: 2019 - 2020

فهرس المحتويات

محاضرة تمهيدية: السياق التاريخي للأفكار الاقتصادية وظهور القوانين الاقتصادية

المحور الأول: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة (عند اليونان وعند الرومان)

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في الفكر الإسلامي

- المحاضرة الأولى: تنظيم الحياة الاقتصادية في زمن الرسول صلى الله عليه و سلم.
- المحاضرة الثانية: المبادئ والنظريات الاقتصادية عند الخلفاء الراشدين
- المحاضرة الثالثة: النظريات الاقتصادية في زمن التابعين.

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في الفكر الرأسمالي

- المحاضرة الثانية: أفكار و نظريات المدرسة التجارية
 - المحاضرة الثالثة: أفكار و نظريات المدرسة الكلاسيكية
 - المحاضرة الرابعة: أفكار و نظريات المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية)
 - المحاضرة الخامسة: أفكار و نظريات المدرسة الكينزية
 - المحاضرة السادسة: البناء الفكري للجيل الثاني من المدرسة الكينزية
 - المحاضرة السابعة: أفكار و نظريات مدرسة شيكاغو
 - المحاضرة الثامنة: الآراء الاقتصادية للمحافظين الجدد
- المحور الرابع: المزيج الفكري الاقتصادي في ظل العولمة والأزمات المالية والاقتصادية

- المحاضرة الأولى: مبادئ و أفكار النظام الاشتراكي
- المحاضرة الثانية: النظام الاقتصادي الجديد وانهيار المعسكر الاشتراكي
- المحاضرة الثالثة: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

مقدمة:

لقد تطورت الحياة و الأفكار الاقتصادية منذ العصور الأولى لظهور الإنسان و الحياة البشرية، فمع تطور الحاجيات الأساسية لحياة الإنسان تطورت الأفكار و النظريات المنظمة للسلوك البشري وفقاً لتطور هذه الحاجيات.

اشتق لفظ Science من الكلمة اليونانية Scine التي تعني «يعرف Know». و لكن هذه اللفظة لم تكن لتشير الى المدلول نفسه عبر مراحل التاريخ المختلفة. فمنذ الإغريق وحت نهاية عصر النهضة لم يخرج العلم عن إطار الفلسفة، فقد عُني بمفهوم Science تحديداً Scientia التي تتضمن معاني المعرفة وحب الحكمة والبحث عن اليقين، ثم أُضيفت إليه مفاهيم المعرفة المقدسة الإلهية حتى نهاية القرن السادس عشر. وما بين 1620-1830 طرأ تغير جوهري في مفهوم العلم، فأصبح مفهوم Science يتداول لغة بمعنى العلم الطبيعي (الفيزيائي)، وكمترادف لمفهوم المعرفة Knowledge، وبذا صار مستقلاً عن الفلسفة. وفي ظل الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر أخذ مفهوم العلم يتصف بالمادية الميكانيكية التي تعود إلى مفاهيم التحويل الكمي الميكانيكي للظواهر التي جاء بها أرخميدس، والتي ارتبطت بأفكار فرانسيس بيكون وديكارت و جاليلو و إسحاق نيوتن وتوماس هوبز وجون لوك ودايفيد هيوم. الذين أسسوا لفصل العلم عن الدين، وجعله قاصراً على التجربة في ما عُرف بالنزعة الامبريقية.

تلك النزعة التي تحركت من الفصل بين القيم والحقائق إلى معرفة الظاهرة الطبيعية وقلب سلم المراتب فجعلت القيم في مرتبة أدنى من الحقائق. وفي القرن الثامن عشر آمن مؤسسو فكر التنوير بالمنهج العلمي لنيوتن على أساس أنه هو الذي يُمكن من تحقيق العلمنة والعقلانية والعدالة.

ومهما يكن من أمر فإنّ هناك تعريفات متعددة للعلم، إذ يرى البعض أنّه مجموعة المعارف التي

تتضمن القوانين والحقائق الخاصة بحقل معرفي معين كالفيزياء أو الكيمياء أو الاقتصاد.. الخ. في حين

يعرف آخرون العلم على أساس أنه المنهج المستخدم للوصول إلى المعرفة، وبهذا المعنى فما هو إلا مجموعة القواعد والإجراءات التي تحدد لنا طريق الوصول إلى الحقائق وكيفية اختبارها. فهو معني بالفهم المنتظم والمنهجي الذي يحققه الإنسان لبيئته التي يعيش فيها.

وبهذا المعنى، فالعلم مجموعة المعارف المتكاملة والمبادئ والكليات العامة المتعلقة بحقيقة ظاهرة معينة، فهو النشاط الذي يتيح لنا فرصة الحصول على أكبر قدر من المعرفة بحقائق الطبيعة والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ باتجاهات حركة الظواهر.

وللعلم أربعة عناصر أساسية هي: الحقائق (التي يفترض العلم وجودها)؛ والقوانين؛ والافتراضات (وهي تخمينات أولية تمثل فهما أولياً لموضوعية البحث)؛ والنظرية (وهي نوع من المعرفة العقلية الخالصة التي تعرف الأشياء والظواهر تعريفاً لا يُعوّل على الواقع. وهي مجموعة من الاصطلاحات والمفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين متغيرات عدة بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بحدوثها). وبتطبيق ذلك على علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي نلاحظ أنّ علم الاقتصاد (أو النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي) يسعى إلى اكتشاف الحقائق الاقتصادية وتفسير العلاقات بين تلك الحقائق.

و لقد اختلف المؤرخون في كتاباتهم حول القوانين و الكتابات الاقتصادية الأولى، غير أن جلمهم يردّها إلى الإغريق الذين اقتصرّت محاولاتهم على تنظير كفاءات تدبير شؤون البيت فيما يعرف بسلوك الرجل الاقتصادي UcosNomos، الذي كان دوره أو مفهومه ينحصر في تدبير الغذاء و المأوى و الملابس..

و مع تراكم الخبرة البشرية في هذا المجال (تدبير شؤون البيت و الحاجيات اليومية) أخذت الأفكار البشرية تنحى منحى آخر يتمثل في توفير سبل التنقل و تغيير محل الإقامة للاقتراب من الموارد الطبيعية الملبية للحاجيات الضرورية، من هذا المنطلق ظهر مفهوم آخر يتمثل في توطين هذه الموارد بنقلها من مكانها الأصلي إلى المواطن التي تتم مبادلتها فيها مع من يحتاجها مقابل منافع أخرى فيما سمي فيما بعد

نظام أو أسلوب المفاضلة. فنجد في تلك الحقبة من كان يهتم بالزراعة و بإعداد المحاصيل المختلفة من أرز و قمح و هي السلع الأساسية آنذاك في حين يهتم آخر بتربية المواشي و آخر بحياكة الملابس .. و نظرا لكون الفرد الواحد لا يستطيع القيام بكل هذه الأعمال فقد كان هذا نوعا من أنواع تقسيم العمل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في شكله البدائي.

في مرحلة غير بعيدة عن كل هذا، لوحظ أن بعض المناطق و الأقاليم تتمتع بموارد طبيعية لا تتمتع بها مناطق أخرى و إنما تحوز على نوع آخر من هذه الموارد، كأن تتوفر منطقة معينة على أراض خصبة صالحة لإنتاج الحبوب، نجد أن صعيدا آخر صالح أكثر ما يكون لتربية المواشي.. و من هنا ظهرت فكرة المزايا النسبية بين الأقاليم ثم تطورت فيما بعد لتشمل دولا و إمبراطوريات كانت قائمة قبل زمن طويل مطورة معها مفهوم التجارة و المبادلات الخارجية.

إن قيام الدويلات و الإمبراطوريات في شكلها المنظم المكون من حكومة و حاكم و مجلس شيوخ كإمبراطورية الإغريق و الرومان و بلاد فارس، كان له دور كبير في صياغة الأفكار الاقتصادية و تنظيرها و حتى تطويرها من مجرد استغلال للموارد الطبيعية على شكلها الأولي أو المعدل إلى استغلالها في صناعات قائمة بذاتها أغلبها تمثل في صناعة المركبات و السفن و الأدوات المنزلية و الأسلحة.

وبالعودة إلى تاريخ الظهور الأول لاصطلاح «الاقتصاد الاسلامي»، وإلى كتابات المفكرين الاسلاميين الاوائل الذين كتبوا في هذا الميدان، يظهر أن أياً منهم لم يدع أنه يؤسس لعلم اقتصاد جديد، ولم يدع المسلمين الى تأسيس مثل هذا الحقل للدراسة. وإنما كان هدفهم – عموماً- السعي الى تحصين المسلمين ضد الافكار والنظريات الغربية (الرأسمالية والشيوعية) والتمسك بالقيم الاسلامية، وتنقية سعيهم في كسب الرزق- والنشاط الاقتصادي عموماً- مما يشوبه من شبهات وممارسات تتعارض مع أحكام الاسلام وتعاليمه.

و مع انتشار هذا التوجه، ظهرت صبغة جديدة للصناعات تتمثل في عنصر الابتكار كان سببه الاول الحاجة إلى مزيد من التطور حتى يلبي حاجيات المجتمع المتنامية، الأمر الذي سبب ظهور مدارس فكرية اقتصادية تضم مجموعات من الرواد و المفكرين ذوي الاتجاه الواحد. فنجد ظهور المفكرين العرب (إبن خلدون و المقريزي) الذين حاولوا تنظير الأفكار و الممارسات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية و صياغتها في شكل مبادئ و نظريات و استراتيجيات عملية لتنظيم الاقتصاد و تطويره. ثم جاءت المدرسة التجارية متزامنة مع اكتشاف الموارد الطبيعية الهائلة في أمريكا الشمالية بعد اكتشافها من طرف كريستوف كولومب سنة 1492 منادية بكون الثروة تخلق عن طريق التجارة و توطئ المنتجات بين البلدان و الأقاليم. بعدها ظهر تيار آخر سعى نفسه المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) بريادة فرانسوا كينييه في بدايات القرن 16 م معتبرة أن أساس الثروة و خلق القيم في المجتمعات هو الطبيعة لأنها مصدر الموارد الاقتصادية و غير الاقتصادية كلها. بعد المدرسة الطبيعية ظهر إلى الوجود تيار جديد أطلق عليها تسمية المدرسة الكلاسيكية بريادة آدم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل و جان باتيست ساي و روبرت مالتوس، تزامن مع انطلاق الثورة الصناعية في بدايات القرن 18 م و نادى هؤلاء بكون الإنتاج و البصمة البشرية المعدلة للموارد الطبيعية التي مصدرها الطبيعة هو أساس خلق الثروة، و قد نادى هذه المدرسة بكثير من المبادئ كالمنافسة الحرة و التشغيل الكامل و جاءت نتاجا لذلك بكثير من الأفكار و النظريات كنظرية القيمة و نظرية رأس المال و نظرية السكان و نظريات النقود... و نظرا للنقائص التي كانت تكتنف بعض أفكار المدرسة الكلاسيكية بزغ منها تيار جديد آخر سمي بالمدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) راعت الاهتمام بالجانب الوجداني من الأفكار الاقتصادية خصوصا ما تعلق بسلوك المستهلك و سلوك المنتج و سلوك و توازن الأسواق بمختلف أنواعها. رغم هذه المحاولة من جانب النيوكلاسيك إلا أن ظهور المدرسة الموالية (المدرسة الكينزية) بريادة اللورد جون مينارد كينز أغلقت القوس على كثير من أفكار الكلاسيك و النيوكلاسيك بعد التشكيك في المبادئ التي قامت عليها نظرياتهم، و على ذلك جاءت هذه المدرسة بمبادئ و أفكار و نظريات مغايرة تماما لما كان سائدا قبلها و لقيت ترحيبا

واسعا من قبل المنظرين و الممارسين على السواء و استمرت سائدة لقرابة ربع قرن، إلا أن تطور النظام الرأسمالي من نظام صناعي إلى نظام مالي و ظهور بيئة أعمال مستجيبة لهذا التغير طرح عديد النقائص في أفكار كينز، لتأتي بعده مدرسة النقديين (مدرسة شيكاغو) محاولة سد الفراغ الحاصل و معالجة المشكلات التي طرح النظام الجديد. بعد هذه المدرسة توالى الأزمات المالية و الاقتصادية و تصاعدت حدتها بفعل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مخلفة أزمات عالمية متتالية. في هذا الصدد بزغ تيار جديد هو تيار المحافظين الجدد و هم أنصار المدرسة الكلاسيكية المعدلة حيث قام هؤلاء بتبني أفكار الكلاسيك و أضافوا إليها بعض التعديلات لتستجيب للمعطيات الاقتصادية المعاصرة، و دعم ذلك وصول بعض من أنصار هذا التيار في الولايات المتحدة الأمريكية و في بريطانيا إلى سدة الحكم و تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية المرتبطة بالأفكار الكلاسيكية المعدلة خصوصا فيما تعلق بالموازنة العامة والسياسة النقدية.

1- ماهية الوقائع الاقتصادية :

تتأثر الوقائع الاقتصادية بالواقع الاجتماعي و المادي السائد في زمن و مكان معين و الذي تحدد مجراه النظريات الاقتصادية¹؛ و بالتالي فإن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية سترتبط حتما بدراسة الأفكار التي كانت سائدة أثناء وقوع تلك الواقعة؛ و لذلك فغالبا ما يطلق على التاريخ الاقتصادي مصطلح التطور الاقتصادي، ذلك لأنه مرتبط بتطور فكري يسجل تاريخ الأحداث و الوقائع الاقتصادية.

1- 1 مفهوم الوقائع الاقتصادية:

¹ بن طاهر حسين. مدخل إلى الوقائع الاقتصادية. دار بهاء الدين للنشر و التوزيع. الجزائر. 2010. ص7.

إن دراسة مفهوم الوقائع الاقتصادية مرتبط بتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات عبر الزمن ، و تشكيل نظريات اقتصادية حولها ؛ كنتيجة لذلك التحليل، و من هنا طبعاً ينبثق الفكر الاقتصادي الذي يعتبر لب و مغزى تحليل أحداث اقتصادية وقعت في حيز زمني و مكاني معين.

يمكن اعتبار الوقائع الاقتصادية جزء من تاريخ علم الاقتصاد و يمكن تعريفها على أنها البنية الأساسية لهذا العلم كما يمكن تعريفها على أنها الأحداث التي وقعت في إطار معين و كان لها اثر في تغيير مجرى الاقتصاد و توسيع نطاقه المفاهيمي و الفكري.

2-1 أهمية الوقائع الاقتصادية:

تعد الوقائع الاقتصادية التي مر بها التاريخ الاقتصادي أساسيات بني عليها علماء الاقتصاد، كونها تجارب سابقة يعتمد عليها عند الوقوف أما مشكلة اقتصادية مماثلة ؛ أو جديدة و هذا ما يخلق لهذه الوقائع أهمية كبيرة في الاقتصاد و التي تكمن في¹:

- الاعتماد على تحليل ما سبق من تجارب اقتصادية لمواجهة عوائق اقتصادية حديثة.
- معرفة العوامل التي تساهم في تطور و تحسين العديد من النواحي المتعلقة بالعمليات التجارية و الصناعية في بلد معين.
- معرفة العوامل التي تؤثر في عنصري العرض و الطلب.
- التعرف على السياسات الاقتصادية السائدة حول ندرة الموارد و ما يقابلها من احتياجات بشرية لا متناهية.

¹ - محمد عمر أبو عيذه، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص

هذا و لا تقل أهمية هذه الوقائع عن أهمية الأفكار الاقتصادية؛ لأنها كما سبق و ذكرنا هي أساس ظهور الفكر الاقتصادي.

2- الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة :

عرفت البشرية سلسلة من العلاقات الاجتماعية و التطورات الاقتصادية التي تأثرت بالحروب ، هذه الأخيرة التي شكلت المصدر الحقيقي و الرئيسي لقيام الدولة اليونانية و تشكل الإمبراطورية الرومانية و بالتالي تشكل أوروبا الحديثة، و لذلك سنتطرق لكل من الحضارتين السابقتين الذكر لتوضيح الوقائع الاقتصادية التي مرت في العصور القديمة.

1-2 المجتمع اليوناني:

وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع و الخامس قبل الميلاد؛ و قد ساد فيه نشاط اقتصادي آنذاك قائم على الزراعة و استخراج لمعادن و تصنيعها؛ و كذا على التجارة الخارجية، كما أن هذا المجتمع كان يعتمد تنظيما طبقيا تعسفيا أي أن الطبقة كانت بارزة بحد كبير لدرجة أنه كان مجتمع رق و عبودية ، ما أدى إلى تشكل نظام اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على العبيد كيد عاملة و منتجة في كل الأنشطة الاقتصادية التي كان يعتمدها هذا المجتمع¹.

1-1-2 التنظيم الاجتماعي اليوناني:

كان نظاما طبقيا ، أي نظام رق و عبودية و قد تألف مما يلي² :

1 - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون تاريخ نشر، ص 61.

2 - نفس المرجع، ص 72.

- طبقة الملاك الأرستقراطيين: و تنصدر قمة الهرم الاجتماعي؛ و هي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية؛ و سميت بالطبقة المالكة لأنها تحصل على الربح العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.
- الطبقة المتوسطة: هي الطبقة التي تلي طبقة الملاك و تشمل صغار الملاك و الحرفيين.
- طبقة الأجانب: هم الأشخاص المحرومين من الحقوق السياسية.
- طبقة العبيد: و هي الطبقة الكادحة في المجتمع و التي تقع أسفل الهرم و يقع على عاتق أفرادها العمل الإنتاجي بأنواعه (زراعي؛ انتاجي و تعديني) كما أن تجارة العبيد كانت مربحة جدا كما أنها كانت نشاط اقتصادي أساسي آنذاك.

2-1-2 التنظيم الاقتصادي اليوناني:

كان نظاما يعتمد على الأنشطة الاقتصادية الأساسية ؛ و تشكل من العناصر الاقتصادية التالية¹:

- النشاط الزراعي: يعتمد هذا النشاط على استغلال الأراضي لإنتاج المحاصيل و من هنا برزت الوحدات الإنتاجية آنذاك و تنوعت بين :

_ وحدات إنتاجية تحت ملكية كبار الملاك و تعد من أجود الوحدات الإنتاجية ؛ لكنها لا تتواجد بكثرة بالنسبة لإجمالي الأراضي الزراعية في المنطقة؛ كما أن اليد العاملة التي تسعى في تلك الأراضي تنقسم بين عمال أجراء و عبيد.

_ وحدات المالكين الصغار: تشمل الأراضي ذات الجودة المنخفضة ؛ و تسعى في تلك الأراضي الأسر المالكة لها و ما يملكون من عبيد، مع استعمال أبسط أدوات الإنتاج.

¹ - بن طاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- النشاط الصناعي: انصب الاهتمام في هذا الصدد على صناعة الأسلحة و الأواني المنزلية و المراكب (السفن البحرية)؛ و تنتج عن ذلك وحدات صناعية حرفية قائمة على العبيد كيد عاملة.
- التجارة الخارجية: و قد عرف هذا الجزء من التنظيم الاقتصادي روجا نسبيا و خاصة في ظل وجود وسيلة نقل بحرية (السفن التجارية) التي تساهم بشكل كبير في نقل السلع و القيام بالمبادلات التجارية. و بالتالي الانفتاح على العالم الخارجي و التعرف على الحضارات الأخرى.

2-2 المجتمع الروماني:

ظهر هذا المجتمع بالتزامن مع المجتمع اليوناني ؛ أي تزامنا مع نظام الرق ؛ كما أنه لم يختلف كثيرا عن النظام اليوناني ، و يعتبر النظام الروماني مثلا واضحا يبرز النظام الاقتصادي الزراعي القائم على العبودية ، كون أن العبيد أساس النشاط الاقتصادي و الزراعة هي النشاط الأساسي و بالتالي تكون ملكية الأراضي الزراعية استثمارا مربحا بالنسبة للأسر المالكة.

1-2-2 النظام الاجتماعي الروماني:

اعتمد النظام الاجتماعي الروماني على الطبقية و نظام الرق، و لذلك فهو لم يختلف بشكل جذري عن النظام الاجتماعي اليوناني ، و قد انقسم إلى¹:

- طبقة النبلاء (الأشراف): و التي تضم الأسر الحاكمة و المالكة للأراضي و وسائل الإنتاج.
- طبقة العامة و العبيد: و التي شملت الأشخاص الذين يقع على عاتقهم العمل و السعي في الأراضي و العمل على زيادة الإنتاج.

1 - علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 103.

2-2-2 النظام الاقتصادي الروماني:

انحصر النشاط الاقتصادي عند الروماني في العناصر التي كانت بارزة في العصور القديمة و التي تشمل¹:

- الزراعة: بدأ النشاط الزراعي بامتلاك الأسر الصغيرة للمزارع و العبيد كيد عاملة ثم ما لبثت أن توسعت الملكية الى الأفراد الأكثر نبلا في المجتمع؛ لكن ملكية وسائل الإنتاج كانت ملكية فردية و الطبقة العاملة كانت من العبيد الذين يعملون دون مقابل.
- التجارة: انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الغزو والحملات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معها الطبقة المتوسطة، و بتطور التجارة تطور معها رأس المال النقدي الربوي و الذي نتج أساسا عن نشوء ما يعرف بشركات الملمزمين الذين يقومون بالعمليات التسليفية و يقومون بجباية الضرائب، و الربا الناتج آنذاك كان بسبب الفوائد التي تطرح مع النقود المسلفة.
- التجارة الخارجية: تطورت التجارة الخارجية بعد اضمحلال الزراعة و تطور الصناعة التعدينية حيث أصبحت روما تقوم بمبادلات تجارة أساسها استيراد المواد الزراعية و تصدير المعادن المصنعة.

3- الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي:

كان الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط فاصلا لنظام الرق، وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 119.

وبنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي الطبقات كليا، إلا أن العكس هو الذي حدث، حيث أن النظام الطبقي توسع أكثر وأكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني فتكونت العلاقات الإقطاعية ممهدة لظهور النظام الإقطاعي في أوروبا¹.

لكن رغم هذا فإن الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي استجذت على امتداد العصور التي مر بها العالم العربي، تعتبر مظهرا من مظاهر السلوك الإنساني للمجتمع العربي والإسلامي على وجه الخصوص ، الذي كما سبق و ذكرنا كانت لها دور كبير في انهيار نظام الرق والعبودية ، سواء في عهد الرسول أو ما تلاه من عصور إسلامية أخرى.

1-3 الوقائع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

إن مجيء الدين الإسلامي الذي كان على يد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان هادفا للقضاء على الجاهلية التي كان يعيشها العالم العربي في تلك الفترة ، حث أن هذا الجهل لم يمس الأخلاق و القيم الإنسانية فقط و إنما كان جهلا عاما مس كل جوانب الحياة آنذاك؛ حتى الجانب الاقتصادي ، و بقدم الإسلام لينير درب العرب و يوجهها التوجيه الصحيح، أتى بجزئيتين توعويتين مهمتين ؛ ألا و هما القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

1-1-3 الوقائع الاقتصادية في القرآن الكريم:

إن القرآن الكريم كجزء أساسي في التوعية الإسلامية؛ أظهر في بنوده اهتماما كبيرا بالاقتصاد و المشكلة الاقتصادية ؛ حيث أن كلمة الاقتصاد ذكرت مرات عديدة في القرآن الكريم و كان لها في كل مرة تذكر فيها معنى مختلف لكنه لم يخرج عن نطاق الاقتصاد و المضمون العام للاقتصاد ؛ فكما قال الله تعالى في كتابه العزيز: " و لو أنهم أقاموا التوراة و الانجيل و ما انزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم و من تحت

¹- بوقرة رابع، خبابة عبدالله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية. 2014. ص 40.

أرجلهم منهم أمة مقتصدة و كثير منهم ساء ما يعملون"¹؛ و يقصد الله تعالى هنا بقوله أمة مقتصدة؛ أنها أمة تلتزم الاعتدال في ممارسة الوظائف الحياتية و في استغلال الموارد التي رقيهم الله بها.

كما أنه جاء في القرآن الكريم أن الاقتصاد هو السبيل الذي يثمر في النهاية كقوله تعالى: " لو كان عرضا قريبا و سفرا قاصدا لاتبعوك و لكن بعدت عليهم الشقة"² و معنى كلمة قاصدا هنا مثمرا أي له مردود مادي في نهاية المطاف.

كما لم يفوت القرآن الكريم التحدث عن الاستهلاك الاقتصادي حيث ورد في آية من آياته: " و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما"³؛ و قد أكد الله تعالى في هذه الآية على ضرورة الاقتصاد في الإنفاق، أي الاستهلاك بعقلانية.

هذا و قد بين القرآن الكريم في معظم الآيات التي ورد فيها الاقتصاد كمصطلح أو بأحد مرادفاته، أن الاقتصاد هو الالتزام بالاعتدال و الاتزان و الاعتدال في كل السلوكيات (الاستهلاك، الإنتاج، الادخار...); و عدم الإفراط و التفريط في ضروريات العيش، فلا يعقل أن يستهلك الفرد كامل دخله كون أن الضرورة تقتضي الادخار لسد الحاجات الطارئة أو لتحقيق مشاريع توسعية، و نفس المنطق ينطبق على كامل المجتمع و على الدولة لتحقيق عملية التنمية، من جهة أخرى لا يمكن القيام بعمليات إنتاجية بكم هائل دون دراسة الطلب و الاستهلاك، و من هنا يمكن القول أن الاقتصاد عبارة عن مزيج بين التوازن و الاعتدال و حسن التصرف و التدبير في إنتاج المنتجات و استهلاكها.

أما ما ورد عن المشكلة الاقتصادية و التي بدورها تعني حسب الاقتصاد الوضعي نذرة الموارد و الخيرات الاقتصادية مقابل الاحتياجات البشرية الهائلة، هو أن المشكلة الاقتصادية في القرآن لا تكمن في الندرة و

¹سورة المائدة، الآية 66

²سورة التوبة، الآية 42

³سورة الفرقان، الآية 67

إنما هو عدم إتباع الناس لهدي ربهم و يثبت ذلك من قوله تعالى: "إن هذا لرزقنا ما له من نفاذ"¹، وكذلك قوله تعالى: "و كآين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها و إياكم"²؛ و من هنا يتضح أن الله هو من يضمن الرزق لعباده في الدنيا بشكل يكفيهم جميعا و يتكفل بذلك لدرجة أن كل كائن يولد على وجه الأرض يسخر له سبحانه تعالى رزقه ، لكن الشرط الوحيد لتجنب مشكلة الجوع و العري هو إتباع هدي الله بما فيه هدايته سبحانه تعالى لعباده بعدم الإسراف و الأناية في الاستهلاك.

أما عن العمل في القرآن الكريم فهو العنصر الذي يميز بين البشر في الإسلام، أي أن قيمة الإنسان تكمن في قيمة العمل الذي يأتيه لقوله تعالى: "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره و من يعمل مثقال ذرة شرا يره"³، فالحياة حسب القرآن اختبار لعمل البشر ؛ خيره و سيئه ، فالجه و طالجه ، ولذا فإن كان هذا العمل إيجابيا و يعود بالخير على المجتمع فصاحبه يجازى على عمله خيرا ، و إذا كان سيئا و يضر بالمجتمع فسيلاقي جزاءه بمثل ما عمل.

أما عن العمل الدنيوي فقد جاء في كتابه الكريم: " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله"⁴ و الغاية من هذه الآية أن الله يحث المسلمين على السعي في الأرض لكسب القوت الحلال ، و بالتالي فإن قيمة العمل الدنيوي لا تقل أهمية عن العبادة ، لهذا نجد القرآن الكريم ينفر عن المكوث دون عمل و إتباع الكسل و الخمول و الابتعاد عن الدنيا و أعمالها بحجة التعبد، و يحث على السعي و العمل من أجل الحصول على ثمار ذلك الجهد كما جاء في الآية الكريمة: " و هزي إليك بجدع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا"⁵.

¹سورة ص ، الآية 54

²سورة العنكبوت، الآية 60

³سورة لقمان، الآية 20

⁴سورة الجمعة ، الآية 9 و 10

⁵سورة مريم ، الآية 25

ومن هنا نخلص إلى أن العمل الذي هو أساس الحصول على الدخل (الأجر) جزء هام في مبادئ الإسلام و القرآن الكريم ، ذلك لأن معظم الآيات لا تخلوا من الحث على السعي و العمل لنيل الجزاء الحسن، و كمبدأ في الاقتصاد فإن العمل هو الشرط الأساسي للحصول على الدخل و بالتالي إنفاقه على متطلبات الحياة من استهلاك و ادخار... الخ

و عن الإنتاج (إنتاج السلع و الخدمات) فإن القرآن الكريم لم يفرق بين عمل عقيم و اخر منتج كما خلص بعض المفكرين في أبحاثهم الاقتصادية ، و إنما فرق بين العمل الصالح و العمل الطالح على أساس التحريم و التحليل ، كما ورد في آيته الكريمة: " و يحل لهم الطيبات و يحرم عليهم الخبائث "¹، و يمكننا ضرب المثل بإنتاج الخمر ؛ فحسب الاقتصاديين ؛ يصنف هذا النوع من الإنتاج كعمل منتج بما أنه يوفر سلعة يتم تبادلها في السوق و يتم جني النقود من خلال بيعها على المدى القصير ، أما حسب القرآن الكريم فهذا إنتاج سيئ لأنه يسعى إلى الفساد في الأرض و هلاك المجتمع على المدى الطويل ، فالإطالة في استهلاك هذا المنتج يؤدي بالمستهلك إلى الإدمان ؛ و الإدمان يؤدي إلى توقف الفرد المدمن عن أداء مهامه الدنيوية من عمل و عبادة و ممارسة الوظائف اليومية و غيرها من المشاكل الأخرى التي تواجه الشخص المدمن على هذه المنتجات ، و بالتالي سيؤدي ذلك إلى اختلال التوازن و اختلال العمل و بالتالي اختلال وتيرة الاقتصاد على المدى الطويل.

كما ذكر الله في كتابه المجيد مصادر عديدة للرزق منها البحر و الأرض و ما يمشي على الأرض من دواب ، و قد ورد ذلك في عدة آيات نذكر منها: "و هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونها"² فهنا أورد البحر كمصدر للكسب الحلال .

سورة الأعراف الآية 76¹
سورة النحل ، الآية 14²

كما اعتبر القرآن الكريم التجارة من الأعمال الصالح و التي يقصد بها البيع و الشراء بعيدا عن الربا؛ فورد عن ذلك الآية التالية: "و أحل الله البيع و حرم الربا"¹، كما وضع الله أسسا للتجارة الصحيحة و مثلما حرم الربا فقد حفظ حقوق البائع و المشتري لتفادي المظالم في مصالح الناس.

أما عن الملكية في القرآن الكريم فكانت بالنسبة للإسلام واضحة لا غبار عليها ، على خلاف ما كان قائما من اختلاف بين المذاهب الاقتصادية الأخرى ، فقد حدد الله عز وجل أسس و إطار الملكية ، فأول و آخر ملكية تعود له سبحانه تعالى ذلك لما ورد عن قوله تعالى: " و لله ملك السموات و الأرض و ما بينهما"²، أما عن ما يمتلكه إنسان دون آخر فما هو إلا منة و هبة من الله تعالى مصداقا لقوله عز جل: " أولم يروا أننا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون"³ على مالك هذه الهبة أن يستغلها أحسن استغلال.

أما عن مبدأ الزكاة ، الذي يمكن مطابقته نوعا ما مع جزئية الضريبة و الجباية عند الاقتصاديين ؛ فكان للقرآن الكريم دور في أن وضح هذا المبدأ ، حيث أورد الله في آياته أن الزكاة أهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإنساني و ينتظم بها اقتصاده؛ فهي من العوامل التي تقلل الفوارق بين الناس في حظوظ الدنيا، و تطهر نفوس الأغنياء من الشحّ و البخل، و فيها تتجلى مواسة الأغنياء لإخوانهم الفقراء، و سدُّ خُلَّتْهم، كما أنها تدفع عن الأغنياء عواقب الحقد عليهم من نفوس الفقراء؛ فتسود المحبة و تقوى أوامر الألفة و التعاطف و التراحم بينهما، و من ثم جعلها الإسلام أحد الأركان التي يقوم عليها بنيانه.

ولقد حث عليها القرآن في كثير من آياته و رغب فيها و قرن بها بالصلاة؛ لأن الصلاة صلة بين العبد و ربه و فيها إصلاح للنفوس، و الزكاة صلة بين الأغنياء و الفقراء و فيها إصلاح لشئون المجتمع، قال تعالى { و أقيموا الصلاة و أتوا الزكاة و أقرضوا الله قرضا حسنا و ما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا و قال عز من قائل : " و ما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله و ما آتيتم من

¹ سورة البقرة ، الآية 219

² سورة المائدة، الآية 17

³ سورة ياسين، الآية 71

زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون"، وقال عز وجل: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها"؛ وقال سبحانه: "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم".

و من هنا نخلص أن القرآن الكريم حدد مبادئ الاقتصاد بطريقة واضحة و هذا ما حصل بطريقة تدريجية منذ نزول أول آية في القرآن الكريم حتى آخر آية .

2-1-3 الوقائع الاقتصادية في السنة النبوية الشريفة:

لقد شملت الوقائع الاقتصادية في السنة التأكيد على ضرورة العمل و تحمل المسؤولية ، فالعمل كما يؤكد الاقتصاديون ؛ أساس كل منفعة و أساس كل قيمة مضافة في المجتمع، فلا غرابة أن تبادر السنة بالحديث عن هذا العنصر بالذات ، و قد حرص الرسول صلى الله عليه و سلم على ترسيخ هذا المبدأ عند الصحابة و يبرز ذلك من خلال قوله صلى الله عليه و سلم: "إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها صوم و لا صلاة و لا حج ، و إنما يكفرها سعي الرجل على عياله"¹، و المقصود بالسعي هنا العمل و تحمل مسؤولية أفراد الأسرة؛ و التاريخ يبين أن الرسول صلى الله عليه و سلم كان يندد بأن العمل في الإسلام دين مادام في سبيل الله فهو يكفر عن المرء ذنوبه و يقربه من الدرجات العليا عند الله ، فقد يحوز العامل بعمله على مرتبة لا ينالها المعتزل الصائم القائم².

أما فيم يخص المبدأ الاقتصادي المعروف "قانون من أين لك هذا" وهو قانون اقتصادي عظيم، ومبدأ خلقي جليل، وأصل إسلامي صميم طبقه النبي صلى الله عليه وسلم على بعض عماله على الصدقات حين رأى أنه استغل عمله لجمع مال لنفسه فأخذه منه، فعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: "استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن التلبية على صدقات بني سليم، فلما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال: هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهلا

¹ عبد السميع البصري، مقومات العمل في الإسلام ، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998، ص 41
² - سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص 87.

جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فإني أستعمل رجالاً منكم على أمور مما ولّاني الله، فيأتي أحدكم فيقول: هذا لكم وهذه هدية أهديت لي؛ فهلا جلس في بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً، فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً بغير حقه إلا جاء الله يحمله يوم القيامة، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه إلى السماء حتى رُؤِّيَ بياض إبطيه وهو يقول: ألا هل بلغت؟" رواه البخاري ومسلم.

وقد مضى على تطبيقه في حزم وصرامة عمر بن الخطاب، فكان يراقب عماله وولاته؛ فلا يخفى عليه شيء من أمورهم حتى لا ينحرفوا فيستغلوا مناصبهم في الاستكثار من الثروات الشخصية، وله في ذلك التصرفات الحازمة الحكيمة التي ازدانت بها سيرته.

أما عن الزكاة فلم تخلو السنة من هذا المبدأ ولعل في وصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن جماع القول لخصائص الزكاة، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: "إنك ستأتي قوماً أهل كتاب، فإذا جئهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأياك وكرائم أموالهم" ..ويؤخذ من هذه الوصية أن الزكاة تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء، وأنها تؤخذ في إنصاف؛ فلا تؤخذ كرائم الأموال وخياره¹.

ولا يمكن التحدث عن الزكاة دون التطرق للجزية، فعن هذا العنصر بالذات يمكن القول أنها عبارة عن ما كان يُوضَعُ على رءوس أهل الذمة، وتؤخذ من الرجال القادرين لا ممن يُتصدق عليهم، ولا ممن لا قدرة

1 - نفس المرجع السابق، ص 91.

له على العمل، وكانوا يقدرونها حسب أحوال أهل الذمة غنى وفقرا، لكن لا تزيد على ثمانية وأربعين درهما، ولا تنقص عن اثني عشر درهما في السنة، وكانت تؤدي منجمة، وتسقط بالإسلام.

وتقبل من غير المسلمين أي كانوا إلا إذا كانوا من العرب عبدة الأوثان أو من المرتدين، فهؤلاء لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، أما غيرهم من النصارى واليهود والمجوس وعباد الأوثان من العجم فيقبل منهم الإسلام أو الجزية أو السيف، والجزية بدل عن القتل أو القتال، فدافعها لا يقتل ولا يدعى إلى قتال، وهو آمن على نفسه وماله.

و عن الإنتاج و التنمية الاقتصادية في الإسلام؛ فالتنمية الاقتصادية عند كثير من الاقتصاديين تحقيق معدلات عالية من الدخل القومي لزيادة دخل الفرد من الناتج القومي بحيث يهدف ذلك إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للجميع، وفي نظام الاقتصاد الإسلامي، لابد أن يتقيد ذلك بشريعة الحرام والحلال وبضوابط الحرية الاقتصادية التي يخضع لها نظام الإسلام الاقتصادي، والوصول إلى هذا الهدف الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون العمل على زيادة الإنتاج القومي.

لم يترك النظام الاقتصادي في الإسلام الإنتاج لجهاز الأثمان فحسب، بل أخضعه للقيم العقائدية الأخلاقية التي يقوم عليها النظام الإسلامي نفسه، فلا بد أولاً أن تقوم المؤسسات الإنتاجية على أساس أخلاقي، فتبغى الكسب الحلال نوعاً وكمّاً، فلا يكون الإنتاج في المحرمات من المطعم والملبس والمركوب، ويتقيد أيضاً بكيفية مباحة مشروعّة كأن يكون مرابحة أو مضاربة أي مشاركة أو أية صيغة من صيغ الشركات الإسلامية المباحة، وأن لا يمارس المنتجون أنواع الربا المختلفة وأن يتوخوا الربح الحلال والتنافس الشريف، خلافاً لما يقوم به المرابون الرأسماليون الذي يسعون إلى الربح فقط والمزيد من الربح للمؤسسة الخاصة، ولا يضعون اعتباراً لأية مواضع أخرى اجتماعية كانت أو اقتصادية¹.

1 - خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 41.

وعناصر الإنتاج هي الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، ويرى بعض علماء الاقتصاد الإسلامي أن عائد الإنتاج يعود على العمل بالأجور وعلى رأس المال بالربح؛ لأن الطبيعة عندهم تقع ملكيتها في توزيع ما قبل الإنتاج وللمنتج منهما المنفعة غير العين والرقبة، فهو يملك منها الوظيفة فقط، أما التنظيم فهو عمل وعائده هو الأجر إلا إذا كان المنظم مسهمًا في رأس المال فإن له نصيبًا من الربح، ولا يخضع الإنتاج في الإسلام للمعدلات المادية كما هو الحال في النظام الرأسمالي بل يراعي المصلحة الاجتماعية، وقد يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إذا دعت الظروف لذلك.

2-3 الأفكار والوقائع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين:

انتقل الرسول صلى الله عليه و سلم إلى الرفيق الأعلى سبحانه تعالى ، بعد أن أدى الأمانة ونصح الأمة و بلغ الرسالة، حيث أسس دولة قوامها التعاليم التي نزل بها الوحي و منهجيتها السنة، فأدار الدولة بأفكار ووقائع اقتصادية عامة تضمنها مصادر التشريع المتمثلة في القرآن الكريم و سيرته النيرة ، و الذي يهمننا في هذه الأفكار و الوقائع في مجال الاقتصاد عامة و المجال المالي خاصة أن المتبع للأفكار و الوقائع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم ، يجدها متميزة عن مثيلتها في العهد الراشد، و ما زاد أهمية ذلك كل خلفاء هذا العهد من أصحاب الرسول عليه الصلاة و السلام المقربين بل و من تلامذته النجباء. و لهذا سنتحدث عن الأفكار و الوقائع الاقتصادية في عهدهم.

1-2-3 الأفكار الاقتصادية في عهد أبي بكر الصديق:

تميزت فترة حكم الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم في بداياتها بعدم الاستقرار السياسي، بحيث ظهرت أفكار بعض المنافقين تنادي بالردة والعدول عن دفع الزكاة وحتى الجباية التي كانت تفرض على غير المسلمين الذين يعيشون في المجتمع المسلم. غير أن نهاية حكمه رضي

الله عنه تميزت باستقرار كبير وانتشار للإسلام إلى الشرق والغرب وبتثبيت كبير للمبادئ التي تقوم عليه الدولة الإسلامية من جميع النواحي وعلى رأسها الجانب المالي للدولة.

يمكن تلخيص الأفكار والوقائع الاقتصادية التي سادت فترة حكم الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيما يلي¹:

- ثبت مبدأ طهارة الأموال العامة والخاصة، بصفته حاكم الدولة والمسؤول الأول شرعا على الممارسات الاقتصادية للريعية.
- إيمان أبي بكر الصديق بأن إدارة الدولة لا يجذب أن يتركز في يد الخليفة فقط لذلك أسس لإنشاء هيئات اقتصادية على رأسها بيت مال المسلمين.
- وزع أبو بكر الصديق المهام العامة وفقا لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، بحيث لخص مبدأ إدارة الأموال العامة في توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. بحيث تمثلت السياسة المالية لأبي بكر الصديق فيما يلي:

- الجهاد في سبيل الله بالدفاع عن الأمة الإسلامية.
- جباية إيرادات بيت المال من الزكاة والأموال والصدقات المختلفة.
- صرف هذه الأموال في مجاريها الشرعية.
- بناء الهياكل العامة للدولة بإقامة المساجد للصلاة والتعليم وتمهيد الطرق وحفر الآبار والرعي وتحديد الأسواق.
- المحافظة على الأمن العام والدفاع عن الدولة في مواجهة الأعداء.

2-2-3 الأفكار الاقتصادية في عهد عمر رضي الله عنه:

¹ - عيد السميع البصري، مرجع سبق ذكره، ص 109.

تولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه إمارة المسلمين بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه و أرضاه، وتميزت فترة حكمه بانتشار الإسلام وكثرة الفتوحات، مما عاد بالفائدة على بلاد المسلمين قاطبة وقوي مركز الدولة وازدهارها محافظاً على نفس المبادئ التي سار عليها الحكم في فترة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه.

تتلخص الأفكار والوقائع الاقتصادية في زمن عمر رضي الله عنه فيما يلي¹:

- اعتماد اللامركزية في تسيير شؤون الأمة الإسلامية، مع ضرورة التعاضد فيما بينها.
- لم يقيد عمر بن الخطاب حركة الأموال والأفراد من أجل العمل والكسب الحلال، بل جعل الحرية كبيرة في ظل الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية.
- اعتمد عمر بن الخطاب على الاستثمارات التي يمولها بيت مال المسلمين من مصادر الزكاة وغيرها بعد استيفاء مصارفها التي جاءت في القرآن الكريم كبناء السدود وشق الطرقات وبناء القنيطرات.
- اعتمد عمر بن الخطاب بعض المشاريع الاجتماعية كتزويج العزاب وكفالة الأراامل واليتامى.
- ظهرت أوائل مبادئ اقتصاد الحرب في الدولة الإسلامية على يد عمر بن الخطاب، بتوجهه نحو تخصيص جزء من الأموال العامة لتجهيز الجيش وتمويل حملات الفتوحات والتجند لحماية المسلمين أينما كانوا.

لقد ارتبط ظهور اصطلاح الاقتصاد الإسلامي بدوافع عديدة، لعل أهمها: صعود ظاهرة «الصحوة الإسلامية» التي كان «الإسلام هو الحل» أبرز شعاراتها وقناعاتها. وفي إطار هذه الصحوة بذلت جهود لـ«أسلمة المعارف»، وقد حظي الاقتصاد بالاهتمام الأكبر إذ حاول العديد من الكتاب المسلمين ولوج هذا الفرع من فروع المعرفة انطلاقاً من حجمه الطاغى وأثره البارز في المجتمع الحديث. فالقناعة بأن الإسلام

¹ - محمود سحنون: تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام، داء الشهاب للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 85-87.

هو الحل رافقها تفكير في الإمكانيات النظرية لقيام اقتصاد على الأسس النظرية والعقائدية التي يوفرها ويتميز بها هذا الدين بيد أنّ ظهور الاصطلاح – كما يرى بعض الباحثين- «لم يكن مجرد عثور على اسم لشيء كان موجوداً، بل كان يعني أكثر من هذا على سبيل التأكيد. لقد كان المصطلح مرتبطاً بعدة أمور بالرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري في إطار الشريعة الإسلامية وصياغة نظريات وسياسات اقتصادية تلاءم احتياجات الأقطار الإسلامية وتساعد على التقدم»¹. ومع ذلك فإنّ الدوافع آنفة الذكر لا تنفي ولا تتعارض مع ما يمكن أن يكون الدافع الأساس للكتاب الاقتصاديين الإسلاميين الأوائل المتمثل بتحسين المسلمين ضد الأفكار الغربية ودعوتهم إلى التمسك بالقيم الإسلامية، وتنقية سعيهم لكسب الرزق- ونشاطهم الاقتصادي عموماً- مما يشوبه من شبهات وممارسات تتعارض وأحكام الإسلام وتعاليمه.

ومنذ ظهور هذا المصطلح حتى يومنا الحاضر، نشرت الجامعات ومراكز البحوث الإسلامية والمجلات المتخصصة والكتاب المستقلون، عدداً ضخماً يصعب حصره من الكتب والبحوث حول الموضوع وأشارت بعض الدراسات إلى أنّه خلال المدة 1950-1979 نشر حوالي 700 عنوان حول الاقتصاد الإسلامي، غطت موضوعات مختلفة منها: الفلسفة الاقتصادية في الإسلام (90 عنواناً)، النظام الاقتصادي في الإسلام (520 عنواناً)، النقد الإسلامي لعلم الاقتصاد الوضعي (أكثر من 100 عنوان)، التحليل الاقتصادي في المنهج الإسلامي (حوالي 130 عنواناً)، تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام (40 عنواناً)².

وبعد نشوء المصارف الإسلامية في نهاية السبعينات من القرن الماضي أضيفت أعداد ضخمة أخرى لهذه العناوين تناولت نظرية المصرفية الإسلامية، وآليات عمل المصارف الإسلامية، وصيغ التمويل الإسلامية والمشاكل التي ترافق عملها.

¹ - سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² - نفس المرجع، ص 104.

شكل وجود الاقتصاد الإسلامي أو عدم وجوده هاجساً مقلقاً لدى كتاب الاقتصاد الإسلامي، فعدم وجود هذا العلم يعني الاعتماد على النظرية الاقتصادية الغربية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، والتي تتعارض مع بعض القيم والتعليمات الإسلامية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى فصام بين المعتقد وبين السلوك الاقتصادي، وهو أمر غير مقبول إسلامياً، لأنَّ الإسلام يحكم سلوكيات الفرد المسلم.

4- الوقائع والأفكار الاقتصادية في العالم الغربي:

1-4 الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة (عند اليونان و عند الرومان):

ظهرت عند الإغريق وعند الرومان مظاهر الدولة الحديثة لأول مرة تاريخياً، بحيث ساد نوع من التنظيم الحياة السياسية ونظام الحكم آنذاك مقارنة بما كان سائداً قبل هاتين الإمبراطوريتين، في شكل دولة حديثة يميزها وجود حاكم ومجلس وزراء (و ولاية) كهيئة تنفيذية للدولة ومجلس شيوخ كهيئة رقابية و تشريعية.

لم يطل التنظيم الجانب السياسي و نظام الحكم فقط في هاتين الإمبراطوريتين، بل عزز هذا التوجه نحو أكثر تنظيم على مستوى الحياة الاجتماعية كذلك، أين تطورت الحاجيات (الكماليات خاصة) الأساسية لتشمل نطاق واسعاً من المنتجات و الخدمات. كذلك و نظراً لاتساع رقعة هاتين الإمبراطوريتين جغرافياً زادت عمليات تنقل الأفراد لأسباب مختلفة كان على رأسها البحث عن الموارد الطبيعية و العيش الكريم¹.

إن هذه التطورات السياسية و الاجتماعية تركت أثراً بالغاً على الحياة الاقتصادية في المجتمع اليوناني والروماني، بحيث وضعت على عاتق الحاكم و مستشاريه و مساعديه مسؤولية تقدير احتياجات المجتمع

1 - إسماعيل محمود كريم، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص 67.

و وضع كفاءات الحصول على مقابلاتها من الإيرادات اللازمة لتمويلها. وكانت هذه التوجهات حسب المؤرخين من أولى محاولات تنظيم السياسة المالية في شكلها الحديث على الإطلاق¹.

كذلك، إن ما أهم ما ميز هاتين الدولتين هو عدم استقرار محيطها الجغرافي و توسعها المستمر الناجم عن العمليات العسكرية التي ميزت طيلة فترة قوة و ازدهار هاتين الإمبراطوريتين، و هو ما جعل نفقاتهما العسكرية تتعاظم وهو ما أدى إلى وضع استراتيجيات طويلة المدى لتلبية الحاجيات المتنامية للدولة في إطار ما سمي حديثاً باقتصاد الحرب.

إن أهم الأفكار الاقتصادية التي جاءت بها هذه الحقبة الزمنية تمثلت في الآتي²:

- ظهور الإنتاج الزراعي المصنع (من جمع النباتات إلى الإنتاج المقدر لتلبية حاجات الطلب المتزايد).
- ظهور تقديرات النفقات وضبط أكثر لنفقات الدولة و تخصيصها.
- ظهور أفكار تتعلق بالتوسع الاقتصادي عبر أدوات غير اقتصادية 'الحرب'
- ظهور الجباية و الضرائب و الاقتطاعات لصالح خزينة الدولة.
- خلق الطلب عبر التنظيم الصناعي للقطاعات المختلفة (العلاقات التبادلية بين القطاعات و ظهور مفاهيم الإنتاج الوسيط).
- ظهور الإنتاج غير المادي 'الخدمات' كالنقل و تأجير الأراضي و معدات العمل.

¹ - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² - سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2-4 الفكر الاقتصادي في النظام الحرفي و النظام الإقطاعي:

تميزت حقبة النظام الحرفي بشيوع وتنوع الأنشطة الزراعية والحرفية، والمقصود بالحرف أنها نشاطات صناعية مصغرة هادفة لتلبية الطلب المحلي بالدرجة الأولى، وتعرف على أنها النسيج البدائي للصناعات المتكاملة القائمة منذ بدايات تشكيل الدويلات إلى الصناعات العملاقة المتطورة القائمة اليوم.

إن النظام الحرفي هو وليد تنامي الطلب وزيادة التخصص بين الأعوان الاقتصاديين، ويتمثل جوهره في بلورة مدخلات الإنتاج المقتصرة على رأسمال بسيط واليد العاملة لصاحب المشروع والتوليف بينها بتقنيات بسيطة الهدف منها الحصول على منتجات بسيطة من الناحية التقنية. أما من الناحية التسويقية فهي منتجات موجهة لغرض تلبية الطلب المحلي المتنامي. مثلما نمت العبودية في داخل المجتمعات البدائية، فإن الإقطاع قد نما في رحم المجتمعات العبودية، ولكن كان يقف عائقاً في وجه علاقات الإنتاج الإقطاعية النظام العبودي السائد، ويعرف الطور الأول للنظام الإقطاعي ببداية العصور الوسطى، وتمتد هذه الفترة من القرن الخامس حتى القرن الحادي عشر، وهذا يختلف عن ما في آسيا، فقد ظهرت الإقطاعية في الصين في القرن الثالث للميلاد وفي الهند إلى القرن الرابع والخامس، وفي الجزيرة العربية في القرن السابع.

وتعرف الحقبة التي نما فيها الإقطاع بالطور الثاني من النظام الإقطاعي، وامتدت هذه الفترة في أوروبا من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر. أما الطور الثالث للنظام الإقطاعي فيتميز بالانحلال التدريجي للعلاقات الإقطاعية وتبلور الرأسمالية، ويتبلور هذا في أوروبا من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، ولكن في بقية القارات، فقد بقيت علاقات الإنتاج الإقطاعية سائدة حتى بعد هذه الفترة بسبب السيطرة الاستعمارية للأوروبيين، ولكن يمكن نظرياً اعتبار القرن السابع عشر، قرن انحلال الإقطاع ونشوء الرأسمالية.

بسبب اتصال القبائل الألمانية والسلافية القديمة بالمجتمع الروماني العبودي فقد تطورت من البدائية إلى الإقطاعية، ولقيت هذه القبائل المساندة من العبيد الرومان اثر غزو الإمبراطورية لتلك القبائل، وقد جمعت شعوب الجرمان أشكالاً لتنظيمات المشاعية بعلاقات الإنتاج العبودية المحتضرة، وقد حفز هذا لنشوء علاقات إنتاج إقطاعية، حيث استوعب الألمان المستوى المرتفع للقوى المنتجة المميزة للدولة الرومانية، وأدخلوا حياة جديدة في المجتمع الروماني، وقد امتزج ملاك الأراضي الأثرياء من الرومانيين بالأرستقراطية الألمانية مما أدى إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة. واضطر الفلاحين إلى تسليم الأراضي للأثرياء والخضوع لهم، وتم إعادة الأراضي على شكل أملاك، بل على شكل ارض للعمل فيها، حيث يستلم الفلاح الأرض فيؤدي الجزء الأكبر من إنتاجه إلى صاحب الأرض إلى جانب عدد آخر من الالتزامات، ويحصل بعض الفلاحين على قطعة ارض صغيرة بجانب الأرض الأساسية ليعمل فيها لنفسه، وحصل كبار الملاك، ومن بينهم الكنيسة على قطع أراضي جديدة¹.

في القرن الثامن، ارتبط تطور النظام الإقطاعي بثورة (نظام الملكية)، وتتلخص هذه بأن الأراضي (العطايا) لم تعد تعطى (كملكية خاصة)، بل أن الملك يوزع على الأشراف قطع أراضي مقابل التزامات عسكرية معينة، فيدر بكل من هؤلاء الأشراف رجالاً من إقطاعياتهم، وينفذون التزاماتهم، وللملك صلاحية سحب الأراضي من (الشريف/النبيل) إذا ما اخل بتلك الالتزامات، وعندما يموت (الشريف/النبيل) ترجع الحيازة للملك.

في القرنين التاسع والعاشر، حدثت تغيرات، نلخصها، بأن تلك (العطايا) التي يمنحها الملك، اكتسبت صفة الوراثة، وصارت تعرف بالإقطاعيات، حيث يقوم أولئك (الأشراف/النبلاء) بتسليم قطعة الأرض لأحدهم، فيقسم الأخير على الولاء للإقطاعي (النبيل)، ليؤدي له خدمات والتزامات عسكرية، ويصبح بالتالي تابعاً له. وهذا النظام من (العطايا) الإقطاعية لم يكن يمارس إلا بشكٍ لفردي، ولكنه تركز بقوة القانون في

1 - عيد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 126.

منتصف القرن التاسع. ومن المعروف إن الإقطاعية كانت شديدة التباين، ولكن نورد ما هو الأكثر عرفاً، حيث يأتي الملك على رأس الهرم، فيتلوه الأسياد الإقطاعيون الذين كان يطلق عليهم اسم (اللوردات)، أين قصد هنا بالأشراف الذين ذكرناهم سابقاً، ثم يأتي ملاك الأراضي الأقل مرتبةً، ومن ثم يأتي من يعرف باسم الفرسان. في الطور الأول من النظام الإقطاعي، كان على اللوردات الإقطاعيين أن يعينوا مشرفاً على الأرض لكي يحصلوا على فائدة أكبر، فكانت الأراضي تقسم على الفلاحين ويدفعون جزءاً من الحصول كأتاوة عليهم، أما الغابات والمراعي فكانت أيضاً تخضع للورد الإقطاعي، ولكن كان يحصل الفلاح أحياناً على حق رعي الأعشاب، الصيد، التحطيب، وكان اللورد الإقطاعي يستفيد من هذه أيضاً.

كان هذا النوع من الاقتصاد ينتج اكتفاءً ذاتياً للوردات الإقطاعيين وأقنائهم، وكانت الأراضي الملكية قادرة على الإنفاق على الملك وبلاطه، وكان الإنتاج الحرفي يتم استهلاكه داخلياً، وكانت تتم المقايضة بجزء صغير منه.

نشأت أنظمة ريع إقطاعي كثيرة، كان أولها هو الريع الإقطاعي الذي يدفع القن عن طريق أداء الخدمة بالعمل الإجباري، حيث يصرف القن الجزء الأكبر من وقته للعمل في أرض اللورد الإقطاعي، وأيضاً يجبر على أعمال البناء ونقل البضائع وبعض الأعمال الحرفية. ونشأ نوع آخر من الريع الإقطاعي تطور مع نمو المدن، وهو أكثر ربحاً للإقطاعيين، فيقوم القن بدفع مبلغ نقدي كبير مقابل استخدامه للأدوات الزراعية ومقابل خدمات التحطيب والصيد والانتفاع بالمراعي، وهذا المبلغ يمثل الجزء الأكبر من الريع المفروض على الفلاحين.

تتضح التبعية الإقطاعية، تبعية الأقنان للإقطاعيين بأمور عديدة أيضاً، فيجني الإقطاعيون الأموال عن طريق الرسوم القضائية والضرائب (ضريبة الرأس في فرنسا)، فهذه الضريبة تفرض على كل فرد من أفراد عائلة القن، هذا ناهيك عن أشكال التبعية الأساسية المتضمنة أساساً في نظام الالتزامات مقابل الأرض.

في إفريقيا، ظهرت الإقطاعية بطرق تشبه الطرق التي ظهرت فيها في أوروبا، حيث كانت الدولة الغانية تقع في مكان ما بين السنغال والنيجر في القرن السابع عشر، وكان المجتمع الإقطاعي الغاني يتكون من أنماط إنتاج وعلاقات اجتماعية مشاعية بدائية وبعض الأنماط العبودية، وكانت التجارة الخارجية في هذا المجتمع تسود على التجارة الداخلية، حيث تم التعامل مع الملح والذهب مع بلاد إفريقيا الشمالية.

لقد ميز الطور الثاني، الإقطاعية المتطورة نمو المدن وتطورها كمراكز للحرف والتجارة ومراكز للإنتاج السلعي، وتطورت الزراعة بانتشار المحراث الحديدي ونظام (الزرعتين والثلاث) ونمو زراعة الحدائق والعنب.

ظهرت طائفة من الأقبان تدفع كل إتاواتها على شكل بضائع وعن طريق بيع الفائض من البضاعة للأقبان الآخرين من نفس الجماعة بهذا استطاعوا أن يكونوا بعض النقود، وبهذا يمكن ان نتحدث عن كيفية تحرر بعض الأقبان، حيث هرب بعضهم واستقروا بجانب الأنهر وطرق القوافل، وكانوا يشترون بعض البضائع ويبيعونها، فتحول جزء قليل منهم إلى تجار بسطاء.

تطورت الحرف بإقامة روابط بين الحرفيين والسوق، فعندما كانت الإقطاعية في مرحلتها الأولى، كان يسمح للأقبان بتسويق منتجاتهم التي كانت تقام بجانب الكنائس والقلاع، ولكن لم يكن لتلك العمليات الاقتصادية أهمية اجتماعية نظراً لطابعها العرضي. ومع تطور التخصص، والفصل بين الحرف والتجارة، أصبح السوق أكثر حدوثاً¹.

واتحد جزء كبير من الحرفيين في نقابات تبعاً للصناعة التي يمارسونها، كانت قائمة على قواعد صارمة في تحديد المواد الخام اللازم استخدامها، وكمية السلع المفترض إنتاجها، وقد تم تحديد أجرة الصناع (المساعدين).

1 - أحمد محمد زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، دار عالم المعرفة، الكويت، 2001، ط2، ص 237.

لقد أدت العلاقات التجارية بين إيطاليا وجنوب فرنسا، وبين البيزنط والدول الواقعة على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى ازدهار العديد من المراكز المدنية، مثل جنوا ومرسيليا والبندقية، وظهرت المدن كمراكز للتجارة والحرف في إيطاليا وفرنسا في أوائل القرن الثامن، وفي ألمانيا وانجلترا في القرن العاشر والحادي عشر.

ان الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة قد أجبرت طبقة الإقطاعيين على تغيير أشكال السلطة السياسية، فظهرت المركزية الملكية، التي بدأت بتوحيد الأقاليم الاقتصادية المختلفة تحت سلطة واحدة، وقد استمر هذا الشكل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر حتى القرن الخامس عشر.

و تتمثل إيديولوجية و ثقافة المجتمع الإقطاعي لم يقتصر استغلال الأقدان على الأساليب الاقتصادية والقهر السياسي وحسب، بل لقد لعبت الكنيسة في الأيديولوجية الإقطاعية الاستغلالية أيضاً، وقد اثر النفوذ القوي للكنيسة تأثيراً خطيراً على كافة من احيوا مجالات الحياة الروحية لمجتمعات العصور الوسطى. وتعتبر الكاثوليكية الرومانية مثلاً كلاسيكياً للدور الذي لعبته الكنيسة في المجتمع الإقطاعي. لقد اقتضى تركيب الكنيسة الكاثولوليكية أثر النظام الاجتماعي الرسمي للتبعية الصارمة وعلى رأسها البابا وأساطير روما ومن بعدهم الكرادلة والبطارنة والأساقفة ومن ثم القساوسة الذين حافظوا على اتصالهم المباشر بالناس. وكانت الكنيسة الكاثوليكية نفسها من ملاك الأرض الإقطاعيين الأقوياء، فمثلاً كانت كاتدرائية نوتردام تملك أراضي زراعية وكروم وغابات ومرعى عليها أعداد لا حصر لها من الخيول والماشية والخنازير، وكان الأقدان يدفعون الإتاوات عن طريق نظام العشور.

لقد حل علم اللاهوت الكهنوتي محل العلوم الفلسفية القديمة، واقتصر الأدب على الكتابة المقدسة، والتاريخ على كتابة تقاويم الأديرة، واحتكرت الكنيسة النظام التعليمي بأكمله. ومهما كان، فانه مهما يكن هذا الأمر، فان دخول الكنيسة المجال الروحي للناس لم يأتي بطرق سلمية، فلقد اضطهدت الكنيسة كل

حملة الفكر المنثور والعلماء والناس البسطاء. وقد كان الإسلام أيضاً ديناً ذو نفوذ واسع، فقد وضع مجتمع الإسلام أساساً لتطور النظام الإقطاعي في الجزيرة العربية والمدن التي فتحها المسلمون، وأثر تأثيراً كبيراً في الحياة الروحية للناس هناك.

وقد نقل مفكرو أوروبا آراء مختلفة من كل بقاع الأرض ولائموها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت الأفكار المادية سلاحاً خطيراً ضد الأيديولوجية الإقطاعية.

فمثلاً ظهر (مذهب الاسمية)، وهو اتجاه مادي في فلسفة العصور الوسطى، ومن ممثليه دنس سكوت سواوكام، وقد اعترف هؤلاء بالطبيعة المادية للعالم، وبإمكانية اكتشاف العالم. وظهرت المعارضة المعادية للإقطاع ليس فقط بين سكان المدن الموسرين، بل أيضاً بين الفلاحين والعامّة من سكان المدن، وكانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصراع ضد سيطرة الكنيسة، وظهرت الهرطقات، أي الحركات الفلاحية الدينية المعادية للإقطاع على شكل هبات مسلحة، واتخذت تعاليمها شكلاً غامضاً، موجهاً ضد الكنيسة¹.

أثار الاستغلال الإقطاعي مقاومة عنيفة من جانب الفلاحين والحرفيين، وهياً التناقض بين الطابع المستقل لاقتصاد المنتج الصغير وتبعيته للشخصية الأرستقراطية الإقطاعية أساساً للصراع الطبقي العنيف المعادي للإقطاع.

وقد كانت الهبات المسلحة للفلاحين سبباً ونتيجة للتناقضات الاجتماعية، وقعت في أرجاء أوروبا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ثورة الرعاة سنة 1251 والحركة الشعبية سنة 1320 في فرنسا، وحركة دلكينو في إيطاليا من سنة 1305-1307، وثورة وات تايلر في إنجلترا سنة 1381، وفي بغداد مقر الخلافة الإسلامية اندلعت حركة شعبية في القرنين الثامن والتاسع، وفي كوريا واليابان والصين وروسيا.... الخ

¹ - محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 163.

وفي كثير من تلك الهبات، لم يكن الفلاحون يطالبون بأكثر من حريتهم الشخصية، وفي امتلاك قطعة أكبر من الأرض التي يزرعونها، ولم تجرؤ الكثير من الهبات على المطالبة بإلغاء الامتيازات الإقطاعية جميعاً، وأدى ضعف تنظيم الفلاحين، وطبيعة عملهم بالذات، ونقص التجربة، وعدم وجود قادة، إلى فشل تلك الثورات.

في الطور الثالث من الإقطاع، أي مرحلة تفككه، احتفظت علاقات الإنتاج الإقطاعية بسماتها المميزة، ويمكن أن نلاحظ ظهور الرأسمالية في القرن السادس عشر، إلا أنه يمكننا أن نميز هذه الحالة في المدن الإيطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

في مجال صناعة المعادن، تطورت القوى الإنتاجية بشكل مذهل، تم تطوير آلات نفخ المعادن ميكانيكياً بعد أن كان هناك المنفاخ اليدوي، لقد كانت أفران صهر المعادن قادرة على تحويل الحديد من حالة صلبة إلى حالة لدنة، ولكن مع تطورها صارت هذه الأفران قادرة على تحويل الحديد إلى حالة السيولة، مما جعل من السهولة بمكان تشكيل المعادن وإنتاج الصلب، بدأت عمليات إنتاج آلات الخراطة والثقب والطحن.

في مجال صناعة الأقمشة، أفسحت الأنوال اليدوية المجال لظهور الأنوال الأفقية الميكانيكية، وزادت بهذا إنتاج القماش.

ومع تطور أدوات الإنتاج بشكل متواصل، تمت صناعة السفن الشراعية الضخمة القادرة على حمل حمولات ثقيلة والسير مسافات طويلة، واخترعت آلة الكتابة أيضاً.

لقد كان المستوى المرتفع للإنتاجية السلعية التي أدت إلى تراكم مبالغ طائلة من الأموال في أيدي التجار والمربين سبباً تاريخياً هاماً لنشأة الرأسمالية، تلك هي المتطلبات الأساسية لنشأة النظام الرأسمالي، ويمكننا نلاحظ المظهر التاريخي لهذه العملية على نحو أفضل في القرنين السادس عشر والسابع عشر في إنجلترا، حيث نشأت الرأسمالية هناك قبل أي دولة أخرى.

لقد كان الشكل التعاوني البسيط للإنتاج هو المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج الرأسمالي في الصناعة، ومن هنا، لم يعد العمال يعملون لأنفسهم، بل صاروا يعملون للرأسمالي صاحب المعمل، لقد صار الرأسمالي الآن يدفع أجور من كانوا في البداية حرفيين مستقلين، وقد أقيمت المانيفاككتورات بواسطة الرأسمال التجاري أساساً، وكان رب العمل يشتري الأدوات والمواد الخام، ويأتي العمال ليعملوا في ذلك المعمل ويتمركزون هناك، ما سمي بالمانيفاكطورة المتركزة.

وكانت ديون الدولة مصدراً هاماً للتراكم البدائي لرأس المال، فقد كانت الدولة بحاجة مستمرة إلى المال لصيانة الجيش والإدارة، ولم تكن الضرائب تغطي هذه النفقات، فالدولة الإقطاعية (فرنسا) مثلاً، غالباً ما اقترضت الأموال من التجار والمرايين بفوائد عالية¹.

وكانت الحماية الجمركية، مصدراً آخر من مصادر التراكم البدائي لرأس المال، ففي فرنسا وإنجلترا، فرضت ضرائب باهظة على الأدوات المستوردة وعلى تصدير المواد الخام والمواد الجاهزة ومنح التجار وأصحاب الأعمال (في داخل البلاد) معونات مالية وبعض الامتيازات الأخرى.

إن تطور العلاقات التجارية، دفع بأهم الطبقات الإقطاعية إلى غزو مناطق جديدة من العالم، وإلى كشوفات جغرافية واسعة، ولقد رويت قصص كثيرة حول الكنوز المدفونة في الأراضي الآسيوية ما وراء البحار.

كان أمراء الإقطاع البرتغاليون والإسبان والتجار هم أول المستعمرين، فقد وصلوا إلى رأس الرجاء الصالح والهند، فنهبوا التوابل والعاج والذهب من هناك.

¹ - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 185.

لقد أعلنت الأراضي الأمريكية المكتشفة سنة 1492 ملكاً للتاج الإسباني. إن الاكتشافات الجغرافية التي تمت في القرن السادس عشر أدت إلى تغيرات اقتصادية اجتماعية خطيرة في أوروبا، حيث توسيع السوق العالمية، وزيادة كمية البضائع المتبادلة، والصراع بين البلدان الأوروبية حول ثروات القارات الأخرى.

لقد ساهم تطور هذه العوامل بشكل كبير في تحطيم أسلوب الإنتاج الإقطاعي، فالثروة التي نهبت من المستعمرات بدأت تتدفق على أوروبا، وحدث ما يسمى ب(ثورة الأثمان)، فالفضة والذهب التي حصلوا عليها من عمل العبيد في أمريكا كانت أرخص بكثير من المعادن النفيسة المتداولة في أوروبا كوسيلة للتبادل، ونجم عن هذا ارتفاع في سعر كل السلع الأساسية بشكل مستمر، وتوجيه ضربة عنيفة إلى فقراء المدن الذين ليس لهم علاقة بالسوق، وإلى الشعب العامل في المدن.

لقد دمر الغزاة الإسبانيون شعوب حضارتي الأزتك في المكسيك وأنكاس في البيرو، وقد ساعدتهم تفوقهم العسكري وتأييد القساوسة الكاثوليك لذلك، وأقاموا نظاماً وحشياً صارماً للاستغلال، وفي أعقاب إسبانيا والبرتغال جاء المستعمرون الفرنسيون الذين اغتصبوا عدداً من الأقاليم في أمريكا الشمالية والجنوبية.

وقد أسس التجار الهولنديون والانجليز شركات تجارية باسم الهند الشرقية لكي تستغل الشعب الهولندي، وفي القرن السابع عشر حل الاستعماريون الانجليز محل شركاتهم الهولنديين في الهند، ولكن في اندونيسيا كان للهولنديين قدماً راسخة أكثر في اندونيسيا، حيث حموا مستعمرتهم من المنافسين الانجليز.

إن تطور العلاقات الرأسمالية قد وضع على عاتق الارستقراطية الإقطاعية مهام عديدة للحفاظ على سلطتهم، وقد رغب هؤلاء من الاستفادة من زيادة الإنتاج الحاصل، لم تكن الارستقراطية الإقطاعية قادرة أن تضع تحت مراقبتها المشروعات الرأسمالية الناشئة، ففرضت الطبقات الإقطاعية الحاكمة ضرائب عالية على تلك المشاريع الرأسمالية الصناعية والتجارية، وقد كان جل اهتمام الطبقة الإقطاعية أن تزيد

مواردها المالية لسد مصروفات الجيش والإدارة، فاتخذ الريع الإقطاعي مظهراً مركزاً وشاملاً، وقد ارتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بزيادة فقر وبؤس الفلاحين.

لم تستطع التناقضات بين القوى الإنتاجية النامية والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية المتفسخة أن تؤدي إلى إقامة علاقات رأسمالية جديدة دون تحطيم الهيئات السياسية وأولاً وقبل كل شيء نظام الدولة الإقطاعية، وكانت الثورة، قاطرة التاريخ، هي القفزة التي أدت إلى ذلك، فقامت أول ثورة برجوازية في الأراضي المنخفضة 1566-1609، التي اتخذت شكل حرب تحررية وطنية ضد الحكم الإسباني، ورغم الطابع التقدمي لتلك الثورة، فإنها لم تلغ الاستغلال، ولكنها أحلت الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال الإقطاعي، وكان الفضل يرجع فيها إلى الجماهير الشعبية.

أما الثورات التي أثرت على مجمل سير أوروبا التاريخي فإنها كانت الثورة البرجوازية في فرنسا في منتصف القرن السادس عشر، والثورة البرجوازية الانجليزية في منتصف القرن الثامن عشر.

إن التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي شهدته الإمبراطوريات والدويلات والأقاليم حفز النشاطات الحرفية كما ونوعاً، بل إن حتى أن الدويلات آنذاك قامت بإنشاء ورشات لبعض الحرف أو كانت تطلبها من الحرفيين مباشرة كصناعة الأسلحة التقليدية (السيوف والدروع) وصناعة وسائل النقل البسيطة (كالعربات وقوارب الصيد) و الأدوات المنزلية البسيطة (كالطاوولات والكراسي والصحون...) كذلك، فإن حقبة النظام الحرفي تميزت بكثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني وهو ما عزز النظام الحرفي ومهد لقيام النظام الإقطاعي بعد انهيار بعض الإمبراطوريات فيما بعد.

إن مفهوم القرون الوسطى ونشأة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإقطاعي مفهومان متلازمان، فقد ترتب على سقوط روما، زوال سلطتها المركزية على هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، حاول الجهاز الحكومي الجديد أن يخلق مركز سلطة جديدة، ولكنه عجز عن تحقيق هذا الهدف، لذلك عمدت

الإمبراطورية الجرمانية تنصيب قادة وحكام أقاليم، الذين ذهبوا إلى تقوية مراكزهم بتأسيس سلطات مباشرة على أقاليمهم مما أدى إلى ظهور بعض النتائج السياسية نذكر منها الآتي¹:

- أصبحت أقاليمهم وسلطتهم وراثية.

- الضرائب التي يجمعونها تذهب إلى تقوية سلطتهم وأقاليمهم وليس للسلطة المركزية.

- تقديم بعض الإعانات للسلطة المركزية.

- احتفاظهم بوحداتهم العسكرية لتقوية سلطتهم في أقاليمهم، مما أدى إلى فقدان سيطرة السلطة المركزية على وحدات الجيش ، وان مساعدة السلطة المركزية يكون بطلها عند الدخول في الحروب.

- نشوء المحاكم المستقلة في الأقاليم.

- السيطرة على أراضي الفلاحين الأحرار بالإرهاب والتعسف ، وإنشاء نظام رقيق الأرض ، وهو النظام الذي

طبقه القياصرة في الإمبراطورية الرومانية إذ أن هناك علاقة بين السيد والفلاحين تجعل من الفلاحين

يشعرون بمصلحتهم في زيادة الإنتاج ، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور ، ولكن في الحقيقة

هي تابعة للأسياذ الإقطاعيين ، وتنقسم الأرض إلى: قسمين قسم للفلاحين وقسم للأسياذ، ويلزم على

الفلاحين زراعتها لأسياذهم بدون اجر وتقديم بعض الخدمات الأخرى .

2-2-4 جوهر النظام الإقطاعي:

ينقسم المجتمع الإقطاعي إلى ((مالكين ، وأقنان)) وكان هناك في البداية فلاحون مستقلون ، غير أنهم

بسبب عدم الطمأنينة ، وكثرة الغزوات وبالأخص غزوات النورمانديين ، تنازلوا عن أرضهم مقابل حماية

الإقطاع لهم ضمن إطار الأسوار التي بنوها دفاعاً عن إقطاعياتهم.

تتكون الإقطاعية من دور الفلاحين ، الأراضي القابلة للزراعة ، الغابات والمراعي ، والأراضي القابلة

للزراعة عبارة عن ملكية إقطاعية تخصص بمحاذاتها أراضي الأقنان وهي قطع صغيرة أما المراعي فهي

1 - محمد أحمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص249.

أراضي واسعة وجماعية ، وقد تستخدم الأرض الزراعية مراعي بعد الحصاد ، وغالباً ما تزرع المراعي بمحاصيل تشابه الأعلاف.

أما التزامات الأبقان اتجاه الإقطاعي أو المالك ، فيلتزم الأبقان إمام سيدهم بالآتي¹:
- العمل المجاني ((السخرة)) لزراعة ارض الإقطاع وقد يصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع وخصوصاً في الأيام الأولى لعهد الإقطاعي.

- العمل الإضافي في مواسم الحصاد وجني المحاصيل ((مرتين في السنة)).

- الآلات والأدوات والحيوانات التي تستمر في أوقات الحصاد والجني يقع عبئها على الأبقان.
- يقدم الأبقان كجزء من المحصول العيني إلى المالك من ناتج زراعي وحيواني.
- بعض الإتاوات والضرائب في المناسبات كالزيارات والزواج والميراث يدفعها الأبقان للمالكين.
- ومنتظم هذه الإتاوات بالعرف ويشرف عليها احد الأبقان او الأبقان المقربين من الإقطاعي أو من الذين يشهد لهم بالحرص والكفاءة الخاصة وبعض من أعمال السخرة ومن بعض الالتزامات وهو بالضرورة ذو جاه عند الإقطاع وهيبة عند الأبقان.

3-4 الفكر الاقتصادي الرأسمالي:

إن التطور الذي طال الحياة الإنسانية في مرحلة ما بعد العصور الوسطى في أوروبا وتطور مختلف العلوم الإنسانية في تلك الحقبة، ألقى بظلاله على تطور الأنشطة الاقتصادية مخلفة وقائع غيرت وجه الأفكار الاقتصادية وأظهر تيارات فكرية اقتصادية ذات توجهات متباينة، استجابت في غالبيتها للظروف السائدة في ذلك الزمن من سياسات كلية وظروف أمنية ومناخية. الخ

1 - عيد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 158.

لقدت طورت عملية البحث في اثر النقود على التضخم أو الكساد أو الاستقرار الاقتصادي أكثر فأكثر بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، خاصة بعد التدفق الكبير للمعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا والذي أدى إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة، وترتبط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا قويا، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي ومن بينها النقود وتشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية شرح وفهم الآليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر والمتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع كالتضخم والكساد¹.

1-3-4 أفكار ونظريات المدرسة التجارية:

ظهر هذا التيار إلى الوجود في بدايات القرن الثاني عشر (16) للميلاد، و كان من أهم رواده: الإيطالي أنطونيو سييرا. وينطلق الفكر التجاري من فكرة أن التجارة الخارجية وتوطين المنتجات داخليا ثم خارجيا هو مصدر خلق الثروات، و بالتالي يجب أن تبنى الاستراتيجيات الكلية للتنمية الاقتصادية في بلد معين من خلال تنظيم عمليات التجارة الخارجية بما يخدم ويسهل عمليات الاستيراد والتصدير و التبادل الداخلي للمنتجات، وتعيين هدف اقتصادي نهائي وحيد للسياسة الاقتصادية العامة هو تحقيق الفائض في رصيد الميزان التجاري مما يترجم دخولا للمعادن النفيسة إلى الاقتصاد المعني.

يرمي البناء الفكري لهذا التيار إلى اعتماد الدولة على الطبقة التجارية (عنصر التداول) وتشجيع الإنتاج والتجارة لتحقيق فائض تجاري داخلي يسمح باستقطاب ودخول المعادن النفيسة إلى الاقتصاد عبر الأعوان الذين يمارسون التجارة الخارجية.

¹ - فوزي سبتي: مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة منتوري- قسنطينة، ص 69.

ويمكننا التحدث هنا كذلك عن الحرية الاقتصادية حيث شهدت القرون الأولى من هذا العصر حالة من التراجع على صعيدي النتاج الفكري والانجاز الاقتصادي لم يكن فيها الجدل حول الحرية الاقتصادية موضوعاً ذا مغزى. فالدولة ودورها، وكذلك الملكية الفردية وحريتها في اتخاذ القرار، قد أفرغا من محتواهما. فبالرغم من هيمنة مفهوم المصلحة العامة في الفكر التجريبي¹، وأن طبيعة كل من السلطتين المتحالفتين، سلطة الإمبراطور المركزية، وسلطة الكنيسة (التي تعمل بموازاة السلطة الأولى، بل تهيمن عليها- نظرياً على الأقل) تعكس أن الطابع العام في سياسة الدولة، إلا أنه ليس للدولة دوراً ملموساً في الواقع الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون لها ذلك الدور. ويعود ذلك في الأساس إلى أمرين²:

الأول: هو أن الطبيعة الفردية الحرفية للإنتاج، في ظل الواقع الاقتصادي لهذا العصر، تقلل من فرص تدخل فاعل للدولة، سواءً على مستوى التوجيه أو المشاركة المباشرة حيث الاقتصاد المغلق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المقايضة، ويفتقر إلى التجارة الداخلية، فضلاً عن الخارجية، ويقتصر على الزراعة، سيما بعد أن تلاشت الصناعات اليدوية الراقية التي كانت في عهد الرومان بزوال المدن.

الثاني: هو طبيعة نظام الدولة، إذ أنه بالرغم من وجود تنظيم هرمي - شكلي - من الحكام والفرسان وعلى رأسهم الإمبراطور، ألا أن الإمبراطورية عبارة عن أوصال مقطعة يحاول كل حاكم تقوية سلطته وتوسيع إقطاعياته، وهذه الإقطاعيات تسعى للاكتفاء الذاتي. لذا لا يمكن تصور وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة، وحتى نوع الملكية التي تتجسد بالأرض، فهي، وإن كانت تابعة من الناحية النظرية إلى الإمبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية تعود للأسياد الإقطاعيين، ويحق للفرد (العبد) الاستفادة بجزء من ناتج الأرض مقابل زراعة الباقي لصالح سيد الأرض. فلا يمكن أن نطلق على نوع الملكية صفة الخاص ولا العام، بل هي صيغة فرضتها طبيعة النظام الإقطاعي آنذاك.

¹ - خالد أبو القمصان، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 181.

2-3-4 التحليل الاقتصادي الكلاسيكي:

قبل الدخول في تفاصيل النظريات التي تحدثت عن اثر النقود على دورات الأعمال يجب أن نتعرف على النقود ووظائفها وذلك لأهميتها ودورها الكبير في الاقتصاد ، بحيث اختلفت تعريفات الاقتصاديين للنقود حسب الوظائف والأشكال التي تتخذها النقود ومن هذه التعريفات¹:

- كل شيء مقبول عموماً في الدفع مقابل سلع او الإبراء من التزامات الأعمال.
- كل شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو أداة تقييم.
- كلما يؤدي وظائف النقود اعتيادياً وبصورة رئيسية.
- هي أي أداة أو وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الديون.

ولا يستطيع احد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الإنفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة لدى الأفراد سيشجعهم على الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار، وكذلك فإن نقص السيولة بين أيدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات والدورات الاقتصادية، إذن فالعلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود على دورات الأعمال وابرز وأقدم هذه النظريات هي

1 - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 297.

النظرية الكمية في النقود (الكلاسيكية) حيث تعتبر من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود، وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم والتفسير لها، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة و المتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية فما هو تحليل الكلاسيك للنقود وما هو دور النقود عند الكلاسيك.

ولقد كانت النظرية النقدية من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع و الانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين (النيوكلاسيك) فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد إلا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداولها سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض (من وجهة نظر دافيد ريكاردو) أن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من أجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ومن بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادات جازمة بأن اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام¹.

ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية واهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن.

وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فإنه - حسب رأي المدرسة الكلاسيكية- لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد. إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من أجل المعاملات فقط. و لقد قامت النظرية الكلاسيكية على أنقاض المدرسة الطبيعية ومن قبلها المدرسة التجارية، متبنية مبادئ مختلفة و افتراضات معينة².

1-2-3-4 مبادئ وفرضيات المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر حين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون (ساي) للأسواق والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له وإن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما

¹ - فوزي سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - عيد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 203.

يزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار ووفقا للتحليل الكلاسيكي فقد تمثلت المبادئ التي قامت عليها الأفكار الكلاسيكية فيما يلي¹:

- أمن الكلاسيك بوجود قوانين اقتصادية أزلية تحكم الطبيعة و السلوك البشري بما في ذلك الأسواق و المعاملات الاقتصادية بين الأفراد و المؤسسات و الدول، الشيء الذي جعلهم يؤمنون بوجود قوانين للسوق أيضا خالدة تمثلت في قوانين العرض و الطلب و التوازن سعري و الكميات التوازنية.

- يقر الكلاسيك بأن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الرئيسية لقيام النشاط الاقتصادي و لآبد من استبعاد دور الدولة أو تقليصه إلى دور رقابي على الأقل لا غير. و تشمل الحرية هنا حرية التعاقد و حرية العمل و التجارة و التنقل..

- و انطلاقا من مبدأ الحرية الكاملة رأى الكلاسيك أن المنافسة الحرة أو المنافسة الكاملة هي الإطار الصحيح و المنطقي لمزاولة النشاط التجاري في الأسواق. و حسبهم فالمنافسة التامة هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه و تصحيح وضعيات الاختلال التي قد تحدث في السوق دون الحاجة إلى تدخل الأفراد أو الدولة. و للمنافسة التامة حسب الكلاسيك وظيفتان أساسيتان:

○ تخصيص و توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات،

○ توزيع تنظيم الدخل على الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية.

- عدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، إذ أن هناك يدا خفية تحقق المصلحة العليا و المصلحة العامة جراء سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية.

- عدم وجود سبيل لحدوث أزمة طلب كلي كون العرض هو الذي يخلق الطلب عليه.

¹ - عيد السميع البصري، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- حيادية النقود و اعتبارها وسيلة للمبادلة لا غير، أي أنها تساهم في تقسيم العمليات الاقتصادية و تزيد التخصص و تسريع وتيرة المبادلات، و هي غير قابلة لحفظ القيم.
- التشغيل الكامل: عدم تعطل أي من القوى و الموارد الموجودة في الاقتصاد بما في ذلك رؤوس الأموال الثابتة و السائلة و رأس المال البشري.

أما الفرضيات فتمثلت فيم يلي¹:

- ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، وأن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على انه ثابت خاصة وأن حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابت². وهذا الثبات هو وفقا لأحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة³.

- ثبات سرعة دوران النقود:

نقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط لعدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة⁴(أو منذ خروجها من النظام البنكي ولغاية عودتها إليه).

1 - إسماعيل سفر، عارف دليلة: تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1990، ص 180.
 2 - محمود سحنون: مبادئ الاقتصاد النقدي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 48.
 3 - مروان عطون: الأسواق المالية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 132.
 4 - محمود سحنون: مبادئ الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير¹.

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغيراً بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات (بسبب التشغيل الكامل) وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود².

2-2-3-4 نظريات المدرسة الكلاسيكية:

على أساس المبادئ التي أوردناها في النقطة السابقة، تمثلت نظريات المدرسة الكلاسيكية في الآتي³:

¹ - إسماعيل محمد علي: تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 141.

² -

³ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 251.

- **نظرية القيمة:** يرى الكلاسيك أن خلق القيم لا يكون إلا عن طريق تحويل المواد التي يتم استخراجها من الطبيعة و تصنيعها للحصول على مواد و سلع اقتصادية جديدة جزئيا أو كليا. إن المزج بين مختلف الموارد الاقتصادية الموجودة في الطبيعة يقود إلى خلق منتجات أكثر تعقيدا و تخصصا و منفعة و سدا لحاجيات المستهلكين. و بالتالي فإنه حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يعتبر مصدر خلق الثروة هو الإنتاج الصناعي لا غير.
- **نظرية العمل:** يقسم الكلاسيك العمل البشري إلى عمل منتج و عمل غير منتج، فالعمل المنتج هو العمل الذي يساهم في زيادة الثروة و الدخل كعمل عمال المصانع و مستخرجي الفحم و الفلاحين.. أما العمل غير المنتج هو العمل المعنوي الذي يؤديه بعض من القوة العاملة كعمل الخدم و عمل الزوجة في البيت.
- **نظرية رأس المال:** يقسم التقليديون رأس المال إلى قسمين: ثابت و سائل، فرأس المال الثابت هو رأس المال المعبر عنه بتجهيزات الإنتاج و البنايات المستغلة في إنتاج المصانع و الأراضي الفلاحية... أما رأس المال السائل فهو رأس المال العامل الموجه لتسديد المستحقات قصيرة الأجل كأجور العمال و التموين بالمواد الأولية.. الخ
- **نظرية الأزمات:** حسب قانون ساي للمنافذ فإن قوى العرض و الإنتاج هي التي تخلق قوى الطلب و الاستهلاك، و بناء على هذا القانون فإن كل ما ينتج داخل اقتصاد أو قطاع اقتصادي مآله الاستهلاك و بالتالي فإنه لا مجال لحدوث أزمة طلب كلي و منه لا مجال لحدوث أزمة كساد و ركود.
- **نظرية السكان:** تنسب هذه النظرية لروبرت مالتوس، الذي يرى أن زيادة المواد و السلع الغذائية تزيد بطريقة حسابية (وفق متتالية حسابية) و أن عدد السكان يتزايد وفق طريقة هندسية (وفق متتالية هندسية) و بالتالي فإن عدد السكان سيفوق حجم المواد الغذائية في مرحلة ما، الأمر الذي سيؤدي إلى التنافس حول مصادر الثروة و الغذاء فتندشأ الحروب و تعيد التوازن من جديد.

و قد فصل مالتوس في هذا الموضوع قائلاً بأنه في المجتمعات الراقية يتم التغلب على هذا الإشكال بتنظيم و تحديد النسل و ترشيد النفقات و الاستهلاك، أما في المجتمعات المتخلفة فيتم التغلب على هذا المشكل بقيام الحروب و إزهاق الأرواح و عدم الاستقرار الأمني و السياسي.

- **نظرية التوزيع:** أسس هذه النظرية آدم سميث و دافيد ريكاردو، و مفادها أن الدخل الإجمالي ينحصر في مقابلات مدخلات الإنتاج: العمل يكافؤه الأجر، و رأس المال يكافؤه الربح و الأرض يقابلها الربح. إلا أن جون ستيوارت ميل عدل هذا التوزيع موضحاً أن رأس المال مكافأته هي الفائدة و أن الربح هو أجر للتنظيم.

- **نظرية النقود:** يرى الكلاسيك أن النقود وسيلة للمبادلة لاغير، و أن كل زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة الأسعار بنفس النسبة و بالتالي فإن كل تغير في الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغير تناسبي و في نفس الاتجاه لمعدلات التضخم.

وقد عبر فيشر عن نظرية النقود عبر معادلته الشهيرة (معادلة كمية النقود) كما يلي:

الكتلة النقدية المصدرية X سرعة التداول = كمية السلع X المعدل العام للأسعار

ومفاد هذه النظرية أن سرعة تداول النقد وكمية السلع ثابتة لأن الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، وأن المتغيرات هي الكتلة النقدية المصدرية التي تؤثر كما واتجاهها في المعدل العام للأسعار.

- **نظرية الإنتاج:** يقسم الكلاسيك الإنتاج إلى إنتاج مادي و إنتاج معنوي و كلاهما سلعة اقتصادية لها طلب و عرض و مستويات توازنية من الأسعار و الكميات المثلى.

- **نظرية التجارة الخارجية:** أطلقها ريكاردو و مفادها أن الدول تتخصص كل في المزايا الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها، و أن كل المبادلات الخارجية تنسب إلى هذا المبدأ و أن كل انحراف عنه يؤدي إلى ارتفاع التكاليف لا غير.

3-2-3-4 الصيغ المختلفة للنظرية النقدية :

كما سبق وقلنا أن فكرة النظرية قديمة حتى قبل الكلاسيك، إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق واستخدمه في تحليل ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن 19، هو الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الكلاسيكي حيث توصل في هذا الشأن إلى أن كمية النقود تتناسب عكسيا مع قيمتها باعتبار أن أي زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة¹.

- معادلة التبادل (صيغة فيشر):

تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود؛ حيث يكون مجموع قيم عمليات التبادل مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها².

إذن فالنظرية الكمية هي دالة، المستوى العام للأسعار فيها متغير تابع وكمية النقود متغير مستقل و بثبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:

$$ن \times س = م \times ك$$

حيث أن:

¹ - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 341.

² - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار طيبة للطباعة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 304.

(ن) : هي كمية النقود، (س): سرعه تداولها، و(م) : المستوى العام للاسعار، و(ك) : الحجم الكلي

للمبادلات.

$$. M*V = P*T$$

إذن كمية النقود مضروبة في سرعه دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار

ومنها يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كالتالي: $P=M*V/T$

حيث المستوى العام للأسعار = (كمية النقود مضروبة في سرعه دورانها) x (مقلوب حجم المعاملات)

لقد حاول فيشر الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك وذلك بإدخال النقود المصرفية (الداخلية) في

معادلة التبادل أي أنه سعى إلى التمييز بين النقود القانونية (الخارجية) والنقود المصرفية بغرض إبراز

أهمية كل منهما في تحقيق مستوى معين من المبادلات ولهذا جاءت معادلة التبادل كالتالي:

ن : النقود القانونية، س: سرعه دورانها، ن': النقود المصرفية، س': سرعه دورانها أي :

$$ن س + ن' س' = م x ك$$

4-2-3-4 الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية:

وجهت للمدرسة الكلاسيكية كثير من الانتقادات، سواء في جانب المبادئ أو على مستوى النظريات و حتى

في جانب مستويات التحليل.

1- الانتقادات الموجهة للمبادئ:

○ التشغيل الكامل: يعتبر هذا المبدأ خاطئاً على المستوى العملي، فلا يوجد أي اقتصاد كلي و لا حتى قطاع اقتصادي تكون فيه كل الموارد الاقتصادية المتاحة مادية و بشرية مستغلة بالكامل.

○ حيادية النقود: رغم صحة ما ذهب إليه الكلاسيك في أن النقود هي وسيلة مبادلة تسهل العمليات الاقتصادية و تزيد من تقسيم العمل و التخصيص النسبي للأعوان الاقتصاديين، إلا أنهم أغفلوا أن النقود لها دور كمخزن للقيمة و أن قيمتها تتغير تبعاً للآليات أسواق النقود إضافة إلى ذلك فإن العمليات التجارية الخارجية تبرز أهمية النقود كمخزن للقيمة عند مقارنتها بعملات أخرى.

○ العرض يخلق الطلب: صحيح أن كل عرض إبان الثورة الصناعية يخلق الطلب عليه، إلا أن هذا الطلب ليس بالضرورة مكافئ لما هو معروض من السلع و المنتجات و الخدمات، هذا من جهة و من جهة أخرى، فإن ما يخلق العرض هو الفكرة و ما يخلق الفكرة هو الحاجة و أن الحاجة أساس طلب كل شيء و بالتالي فإن الطلب في الحقيقة هو الذي يخلق العرض في حين أن العرض يضيف بعض الخصائص على المنتجات ليحلب طلباً آخر فقط.

○ المنافسة التامة، صحيح أن المنافسة التامة هو جهاز يعدل نفسه بنفسه، و لكن الحقيقة تدل على عكس ذلك كون أن الممارسات التي ينتهجها الأعوان الاقتصاديون تعطل هذا الجهاز و تهدد وجوده فعلياً و تستبدله بأوضاع سوقية توازنية على المدى الطويل بديلة عنه كالاحتكار و المنافسة الاحتكارية.

2- الانتقادات التي وجهت للنظريات:

- بالنسبة لنظرية القيمة، صحيح أن الإنتاج و التحويل الذي يطال الموارد الطبيعية المستخرجة يساهم في خلق الثروة و لكن هناك بعض العوامل التي تخلق الثروة أيضا كتوطين المنتجات (التجارة و التسويق) و الاتجار في المعادن النفيسة و القيم المنقولة.
- فيما يتعلق بالعمل فإنه حسب الكلاسيك ينقسم إلى عمل منتج و عمل غير منتج، و لكن نظرا لتطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية أصبح ما كان يراه الكلاسيك عملا غير منتج كعمل الخدم و الزوجة في البيت عملا منتجا، ليس هذا و حسب و إنما أصبحت بعض الأعمال المنزلية صناعات قائمة بذاتها كالإطعام و غسل الملابس و حتى إعداد الوجبات التي كان صنعها مقتصرًا على المنازل أصبحت سلعة اقتصادية يتم تداولها في الأسواق و حتى تصديرها نحو الاقتصاديات و الأسواق الخارجية.
- نظرية رأس المال، رغم الواقعية التي يتميز بها تقسيم رأس المال عند الكلاسيك إلا أن الابتكارات المالية اليوم جعلت من رأس المال الثابت سائلا أيضا بفعل الأسواق المالية النشطة التي يتم فيها تداول هذه الابتكارات.
- نظرية الأزمات، وجهت لهذه النظرية تحديدا انتقادات جمة على الصعيدين النظري و العملي، فعلى الصعيد النظري عارض الكثير من الاقتصاديين فكرة أن العرض يخلق الطلب عليه، فالعرض الذي يستند على فكرة الإنتاج إنما يستند في الحقيقة على الحاجة التي يليها هذا العرض، و بما أن الحاجة تكون لدى المستهلكين و ليس المنتجين فهي أساس الطلب و بالتالي فالطلب في الحقيقة هو الذي يخلق العرض و يكتفي المنتجون ببلورة الحاجة و تحويلها إلى فكرة إنتاجية. أما من الجانب العملي فأزمة 1929 تعزى إلى إيمان الكلاسيك بنظرية ساي مما أدى إلى الإفراط في الإنتاج و الوصول إلى حالة كساد قادت إلى أزمة استمرت لأربع سنوات.

○ نظرية النقود، وجهت لها عدة انتقادات أهمها عدم التناسب في الزيادة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار. ففي كثير من الوضعيات المتابعة إحصائيا رغم الزيادة في الكتلة النقدية نلاحظ إما استجابة مفرطة من قبل الأسعار خصوصا في الأجل القصير أو نلاحظ عدم استجابة أوقات الأزمات الاقتصادية.

○ نظرية التجارة الخارجية، وجهت لها أيضا جملة من الانتقادات تتعلق بمدى تخصص الدول حسب مواردها الطبيعية، ففي كثير من الاقتصاديات نجد أن الثروة الطبيعية الغالبة تتمثل هي الطاقة الشمسية مثلا إلا أنها لا تلتزم فقط بهذا المورد وإنما تشتغل في قطاعات أخرى قد تكون مزايا نسبية لدول أخرى.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الكلاسيكية على صعيدي المبادئ و النظريات إلا أن مساهمة التقليديين تبقى راسخة كونها مؤسسة الرأسمالية التي لا تزال قائمة إلى اليوم على الرغم من التعديلات التي طالتها، إضافة إلى كونها واضحة القوانين الأساسية الأولى للمعاملات الاقتصادية الإنتاجية والتجارية فكل ما جاء بعدها جاء ليكملها أو لينتقدها و يأتي بنموذج بديل.

3-3-4 أفكار ونظريات المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية)

أغلب رواد المدرسة الحديثة هم تلاميذ لرواد المدرسة الكلاسيكية، و هم ألفريد مارشال مؤسس مدرسة كامبريدج، فالراس مؤسس مدرسة لوزان الرياضية و بارتو مؤسس منهج الأمثلة الاقتصادية الرياضية.

في الحقيقة لم تطل التعديلات التي جاء بها النيوكلاسيك جانب المبادئ التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية بل حافظت عليها و آمنت بها، غير أن جل التعديل كان من جانب التحليل الذي بني على أساس جزئي و ليس على أساس كلي لتفسير التوازن الاقتصادي العام¹.

- **نظرية المستهلك:** يرى النيوكلاسيك بأن الإنسان الاقتصادي إنسان رشيد في سلوكاته الاقتصادية (مبدأ العقلانية الاقتصادية) و حسب هذا المبدأ يؤمن النيوكلاسيك بأن المستهلك سيحاول إنفاق دخله حسب ما يتيح له المنفعة القصوى، بمعنى آخر أنه سيحاول استغلال دخله أحسن استغلال ممكن مما سيمكنه من الحصول على أقصى إشباع 'منفعة'. إن النموذج الرياضي المدروس عمليا من قبل النيوكلاسيك تمثل في وضع قيد لميزانية مستهلك تتكون من سلعتين سعر كل منهما معروف لديه، بحيث يساوي دخل المستهلك مجموع حواصل كميات السلع مضروبة في أسعارها الوجدوية، إلى جانب قيد منفعة (مقاربة) يبين كيفية التوليف بين السلعتين للحصول على المنفعة المطلوبة، و عادة ما يعتمد على طرق رياضية كمعادلة لاغرانج و المصفوفات للوصول إلى الحل الرياضي الأمثل القائم على شرط أن المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أسعارها متساوية².

$$U_{mgX}/P_x = U_{mgY}/P_y = \dots = U_{mgN}/P_n$$

- **نظرية المنتج:** اشتقاقا من نظرية سلوك المستهلك، وضع النيوكلاسيك نظرية أخرى تمثلت في نظرية المنتج و مفادها أن المنتج لديه تقنية إنتاج معينة ممثلة بمعادلة تقرر بين رأس المال و العمل كمدخلات إنتاج محكومة بقيد تكاليف الإنتاج الذي يشبه إلى حد كبير قيد الدخل لدى المستهلك، و تساوي هذه التكاليف كميات مدخلات الإنتاج مضروبة في أسعارها الوجدوية. و

¹ - مروان عطون: الرياضيات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 154.

يعتبر النيوكلاسيك شرط التوازن في هذه الحالة أن الإنتاج الحدي لكل مدخل إنتاج منسوب إلى سعره يساوي الإنتاج الحدي لبقية المدخلات منسوبا إلى أسعار كل منها¹.

$$Q_{mL}/P_L = Q_{mK}/P_K$$

- **نظرية الأسواق:** لقد درس النيوكلاسيك الوضعيات السوقية بشيء من التفصيل و على الرغم من انطلاقتهم من مبدأ المنافسة التامة إلا أنهم أقروا بوجود وضعيات سوقية أخرى قد تكون هي السائدة عمليا و حاولوا بذلك الابتعاد عن النظرة المثلى التي امتاز بها أسلافهم من الكلاسيك بشأن الأسواق. نميز لدى النيوكلاسيك وضعيات المحتكر التام الذي له سلطة كاملة في تحديد أسعار السوق باعتباره المنتج الوحيد في السوق، و كذا وضعيات الاحتكار الثنائي و احتكار القلة التي تقسم فيها سلطة تحديد الأسعار و من ثم العوائد بين منتجين اثنين أو عدد قليل من المنتجين (duopole ou oligopole).

- **النظرية النقدية الحدية:** وضع النيوكلاسيك نظرية جديدة فيما يخص سلوك الأفراد و المتعاملين بخصوص النقود و ظهرت مساهمتهم أكثر ما يكون في إضافتهم لوظيفة مستودع القيمة للنقد الذي كان يعتبر وسيلة للمبادلة فقط لدى الكلاسيك، و نميز هنا نظرية التفضيل النقدي الذي أضافه أفتاليون كمتغير في نظرية كمية النقود و بين أن العلاقة بين كتلة النقد و مستويات الأسعار هي علاقة طردية غير تناسبية بفعل التفضيل النقدي الذي ينتهجه بعض المتعاملين الاقتصاديين².

- **نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج):**

ومن بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على دورات الأعمال هي ما عُرِفَ بنظرية الأرصدة النقدية التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسيكي، وروادها الذين عرفوا باسم

¹ - فوزي سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 327.

الكلاسيكيين الجدد أمثال ألفريد مارشال (1823- 1772) الذي كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج و خوان روبنسون وغيرهم.

إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (طلب وعرض النقود). لقد قدم الكلاسيك الجدد و هم " مارشال و روبنسون و بيجو " طلبا جديدا على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة¹.

حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة وهذه النسبة أطلق عليها (مارشال) (ك).

وقال بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وفقا للمعادلة التالية :

$$N \times S = M \times Q$$

حيث (ن) هي كمية النقود.

س: سرعة التداول.

م: متوسط الأسعار

ق: الناتج القومي.

وقيمة الناتج القومي النقدي تساوي حاصل ضرب الكتلة النقدية وسرعة تداول النقد مضافا إليها عنصر التفضيل النقدي، ليعبر عن الدخل القومي النقدي عندها تصبح المعادلة كالتالي:

$$(M \times V) + \alpha = P \times Q$$

بحيث أن α تمثل التفضيل النقدي.

¹ - عيد السمع البصري، مرجع سبق ذكره، ص 218.

تناسب مستويات التضخم طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي لان ذلك يعمل على رفع قيمة النقود (أي ينخفض المستوى العام للأسعار) ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح¹.

بمعنى آخر فإن التغيرات في رغب الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.

ويقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وأن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة².

وبذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي أنه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزن للقيمة.

أهم الانتقادات التي وجهت للنيوكلاسيك فيما يتعلق بالنظريات التي وضعوها تمحورت حول النقاط التالية³:

- فيما يتعلق بنظرية المستهلك: ابتعد النيوكلاسيك فيما يخص سلوك المستهلك عن الواقعية العملية السائدة في الأسواق و عبروا عن هذا السلوك بمعادلات رياضية بحتة، تركز مبدأ العقلانية غير العملي الذي نادى به الكلاسيك قبلهم و تهمل الجانب النفسي و جانب التفضيل

¹ - محمود سحنون: تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² - إسماعيل سفر، عارف دليلة: مرجع سبق ذكره، ص 157.

³ - إسماعيل محمد كريم: النظرية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2011، ص 164.

الاستهلاكي لدى المتعاملين الاقتصاديين، فضلا عن كون المنفعة لا تقاس كميا لارتباطها بالشعور النفسي بالرضا والإشباع.

إضافة إلى ذلك فإن النيوكلاسيك افترضوا ثبات أسعار المنتجات و السلع و كذا ثبات الدخل و حتى ثبات طريقة إنفاق المستهلك للدخل (دالة المنفعة) و كلها افتراضات تفتقر إلى الصحة العملية الشيء الذي أدى إلى توجيه كثير من الانتقادات للنموذج الاستهلاكي الذي قدموه.

- فيما يخص نظرية المنتج: صحيح أن العمليات الإنتاجية تحتكم إلى ميزانية إنتاج تعبر عن التكاليف التي يتحملها المنتج، غير أن دالة التكاليف و لا حتى دالة الإنتاج تكون ثابتة إضافة إلى ذلك فإن كلا الدالتين لا تعتبر رأس المال و العمل فقط كمدخلات إنتاج بل تضيف عمليات التنظيم و كذا التكنولوجيا.

4-3-4 النموذج الكينزي للتوازن العام:

ينسب هذا النموذج 'مؤسس المدرسة الكينزية' إلى اللورد جون مينارد كينز الذي يعد أحد المنشقين عن المدرسة الحدية بعدما كان تلميذا لألفريد مارشال مطلع القرن العشرين، فقد أسس كينز بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 كتابا أصدره سنة 1936 بعنوان النظرية العامة في النقود و العمالة وسعر الفائدة، عرض من خلاله أهم المبادئ التي انطلق منها في رسم نظرياته لتحقيق التوازن العام.

بعد وفاة كينز سنة 1946، واصل كثير من طلبته الأعمال التي باشروها قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية، غير أن أغلب هذه الأعمال لم تتعد كونها ترجمات لما قام به كينز نفسه عدا تلك التي قام بها كل من هيكس و هانسن و التي صبغت في نفس المنهجية التي تبناها كينز و الهادفة إلى تحقيق التوازن العام و الحفاظ عليه¹.

¹ - محمد عمر أبو عيدة: تاريخ الفكر الاقتصادي في العصر الحديث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 198.

1-4-3-4 مبادئ النموذج الكينزي:

لقد وصفت الفرضيات و المبادئ التي انطلق منها كينز بالثورة على المبادئ التي وضعها الكلاسيك والحديون من بعدهم، غير أنه سلم دوماً بمبدأ وحيد من تلك التي وضعوها هو مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يعتبر أهم رموز الليبرالية و الرأسمالية الصناعية، و قد تمثلت هذه المبادئ في¹:

- الطلب يخلق العرض: على عكس ما ذهب إليه الكلاسيك و النيوكلاسيك يرى كينز أن أساس خلق المنتجات و عرضها هو الحاجة إليها، و بالتالي فحسب كينز لا مجال للإنتاج أو للاستثمار إلا بوجود محرك هو الاستهلاك الذي رآه كينز أكثر المتغيرات تأثيراً على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأعوان الاقتصاديين.
- التحليل في الأجل القصير: اقتصر تحليل كينز على الفترات القصيرة فيما تعلق بالاستهلاك و الاستثمار و الادخار و الدخل، و قد اعتبر أن الأجل الطويل لا يسمح بإجراء تحليل منطقي كون المؤشرات الاقتصادية تصبح كلها متغيرة و لا مجال لمقارنة تأثير أي متغير بمتغير آخر، و أنه يقود إلى الدورات الاقتصادية لا محالة.
- النقود وسيلة للمبادلة و مخزن للقيمة: إضافة إلى ما آمن به الكلاسيك من كون النقود وسيلة للمبادلة تساهم في تقسيم العمل و تسريع وتيرة الدوران الاقتصادي و التجاري، فقد وضع كينز دوراً آخر للنقود هو دورها كمستودع للقيمة و قد ربطها مباشرة بمستويات الأسعار و أسعار الفائدة و الصرف.
- الحرية الاقتصادية و آليات العرض و الطلب: يرى كينز أن الأعوان الاقتصاديين لا يتسمون بالرشادة الاقتصادية لذلك فإن الاختلال سيطراً على الأسواق من خلال حياد آليات السوق عن

¹ - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 387.

- المنافسة المطلوبة، و بالتالي اعتبر الحرية الاقتصادية مبدأ لممارسة الأنشطة الاقتصادية في حين اعتبر المحافظة على آليات العرض و الطلب هدفا من أهداف الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية.
- تكريس دور الدولة كمنظم و كمحرك للحياة الاقتصادية: زيادة على دور تنظيم الاقتصاد بالقوانين و التشريعات و السياسات القطاعية، يركيز أن دور الدولة قد يمتد إلى تدخلها كمحرك للنشاط الاقتصادي عن طريق الطلب الكبير (الطلب الفعال) الذي يمكن أن تخلقه في الأسواق خصوصا ما تعلق بالإنفاق العام و المشاريع الحكومية.
 - التشغيل غير الكامل: يرى كينز أن البطالة و عدم وصول درجات استغلال الطاقة المتاحة إلى الحد الأقصى خاصية هيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية و لابد من ربطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وأن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق على عديد الأصعدة في اقتصاد مغلق حتى وإن لم يكن الاقتصاد الكلي في وضعية التشغيل الكامل.

2-4-3-4 نظريات المدرسة الكينزية:

بناء على المبادئ التي وضعها كينز، صاغت المدرسة الكينزية العديد من النظريات المفسرة للسلوك الاقتصادي لمختلف المتغيرات على النحو الآتي¹:

- نظرية الاستهلاك: يرى كينز أن عملية الاستهلاك هي لب النشاط الاقتصادي و التجاري و هي في نفس الوقت محرك جميع عمليات الاستثمار و الإنتاج، و يتربط الاستهلاك حسب كينز بالمتغيرات التالية²:

- الميل الحدي للاستهلاك،

- السلوك النفسي للمستهلكين،

¹ - علي عبد كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 211.

² - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 368.

- الدخل و تفضيلات المستهلكين.

- نظرية الاستثمار: يرى كينز أن كل استثمار يتعلق أساسا بتوفر رؤوس الأموال التي تتسم بالندرة ما يجعل لها مقابلا هو سعر الفائدة الذي اعتبره كينز عاملا أساسيا في زيادة أو انخفاض الاستثمار، وقد أقر كينز بالعلاقة العكسية الموجودة بين الاستثمار و سعر الفائدة حتى في حالة تمويل العمليات الاستثمارية عن طريق الادخار.

- النظرية النقدية الكينزية:

لقد ظهرت النظرية النقدية الكينزية بأفكار رائدها J.M. Keynes ومن ثم Hicks و Hansen. O. P وغيرهم، كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي التي افترضها الكلاسيك، وأن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدّره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والنتاج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستنتج إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد¹.

والمثال على ذلك فترة الكساد العظيم حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من البنك نوت، فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات، ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في

¹ - فوزي سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

سرعة دوران النقود وقد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة¹.

واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: "إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فإنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة) وبناء على ذلك قال بأن المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي وقال بأن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بأن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق².

ولذلك قال بأن التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق لأن ما ينفقه فرد يكون دخلا بالنسبة لفرد آخر أي أن الدخل يتولد بواسطة الإنفاق والدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي للمجتمع لذلك فإنه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار. بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي وبناء على ذلك تكون محددات المستوى العام للأسعار وفق التحليل الكينزي كما يلي:

$$\text{المستوى العام للأسعار} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الدخل الحقيقي}}$$

يمكن تلخيص أثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية³:

- يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كينز أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد.

- إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكينزية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل، كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون

¹ - إسماعيل محمود كريم، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - ن طاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ - محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 109.

دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية.

4-3-5/ البناء الفكري للجيل الثاني من المدرسة الكينزية (نموذج IS-LM)

قام بوضع هذا النموذج هيكس و هانسن الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في سوق السلع و في سوق النقود في نفس الوقت على اعتبار أن بعض المتغيرات كالدخل و سعر الفائدة تربط السوقين.

- نموذج هيكس IS: يعبر هذا النموذج عن توازن سوق السلع و الخدمات، و يرى هيكس أن الدخل الذي يتوزع بين الاستهلاك و الاستثمار بافتراض وجود جهاز بنكي قوي، كما أن الاستهلاك يرتبط بالدخل في حين يرتبط الاستثمار بسعر الفائدة. و بما أن العلاقة بين الاستثمار و سعر الفائدة عكسية فإن كل زيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار و بالتالي انخفاض الدخل. و منه فإن محصلة هذا النموذج هي وجود علاقة عكسية بين الدخل و سعر الفائدة في سوق السلع و الخدمات.

- نموذج هانسن: يعبر هذا النموذج عن توازن أسواق النقود، أين يتم عرض النقود M و يتم الطلب عليها لغرضي المعاملات و المضاربة، أين يتعلق طلب المعاملات طردا بالدخل Y و الطلب للمضاربة عكسا بأسعار الفائدة.

محصلة نموذج هيكس هانسن: ويعتمد هذا النموذج على التحليلين الذين أوردناهما سابقا، أي أنه يجمل التوازن في أسواق النقد و في أسواق السلع و الخدمات في لحظة زمنية ساكنة، أي أن التحليل الذي قام عليه النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار الحركية و الديناميكية التي تطبع الاقتصاد الرأسمالي بشكل عام.

4-3-6 نموذج التوازن العام عند المدرسة النقدية 'مدرسة شيكاغو'

ابتداء من 1969 ظهرت نظرية أخرى تفسر التقلبات الاقتصادية وهي (النظرية النقدية الكمية الحديثة) التي عُرفت بمنهج شيكاغو أو مدرسة النقديين، والتي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة ميلتون فريدمان، هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات¹.

ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول: " بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييرا في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي يسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد².

وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، وقد ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكل من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيها وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن.

ويعتبر أن طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم ويعتبر الدخل الدائم الذي يمتاز بالاستقرار هو مقياس الثروة وبالتالي يعبر عن مقدار الإنفاق والطلب وبالتالي يحدد سلوك المستهلك الذي يقرر في النهاية حالة الاستقرار من عدمها في الاقتصاد، أما الطلب على

¹ - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 257.

² - مصطفى رشدي شبحه، مرجع سبق ذكره، ص 411.

النقود عند فريدمان فانه يرتبط بمفهوم الثروة وحيث أن النقود هي أصل فإن الطلب عليها يرتبط طرديا مع فكرة الثروة واعتبر أن ارتباط النقود بالدخل الدائم وليس الدخل الجاري يشير إلى أن الطلب على النقود سيزيد مع زيادة الدخل الجاري ولكن بنسبة أقل وسينخفض مع انخفاض الدخل الجاري ولكن بنسبة أقل أيضا وعليه صاغ الفرضية التالية¹:

الطلب على النقود لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة الاقتصادية سواء راجا أو كسادا، لأن الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية فالدخل الدائم فكرة مستقرة لا يتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقرا، وهذا التفكير يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود؛ فافتراض ثبات سرعة دوران النقود واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وهي نفس أفكار فريدمان لأن تحليله سيكون متناسقا معها. ومن الفرضيات الهامة الأخرى في نظرية فريدمان²:

- أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة.

- أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

ومن الاختلافات بين نظرية فريدمان ونظرية كينز ما يلي³:

1. ادخل فريدمان كثيرا من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية، وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فإن أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر على نوع واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات.

¹ - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 193.

² - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 246.

³ - نفس المرجع السابق، ص 250.

2. لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدايل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها ، وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان : " إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود".

3. عندما حلل كينز دالة تفضيل السيولة أخذ العائد على النقود على أنه ثابت دائما، وهو يساوي صفر بينما شدد على أن العائد من النقود ليس ثابتا وكذلك اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود، بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.

4-4 الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين:

كان لتاريخ الوقائع الاقتصادية التي حدثت لألمانيا منذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الواضح في معجزة انطلاق دولة تم تدميرها في كل الميادين، في أن تنتشل نفسها وتصبح في مصاف الدول المتقدمة.

1-4-4 معاهدات السلام والمشكلة الاقتصادية:

كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة، وللدول العظمى مصالح مستديمة توجه سياستها الخارجية مهما كانت الحكومات أو نوع النظام السياسي فيها.

وفي السنوات العشر قبل الحرب كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيما وأفضل من إنكلترا، لأن ألمانيا حققتة دونالقضاء على الزراعة بل طورتها. وكانت أول دولة أوروبية في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية. وكذلك الكيمائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا. يضاف إلى ذلك ما عرف عن الألمان من روح المبادرة في المشاريع، وحب النظام ، والاندفاع في العمل، لكن مع غطرسة قومية لا تخلو من نوازع السيطرة.

شهدت الفترة المتراوحة ما بين 1914 و 1918م، حربا عالمية أولى شارك فيها حلفان عسكريان هما حلف المركز أو الوسط ضد دول التحالف.

وقد خلفت الحرب خسائر كبرى على المستوى البشري و الاقتصادي، و انتهت هذه الحرب بنتائج مهمة على المستوى الاقتصادي حيث خلفت الحرب خسائر اقتصادية جسيمة بعد تدمير البنايات الاقتصادية والاجتماعية (كالمعامل والمسكن والأراضي الفلاحية والطرق)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الفلاحي والصناعي، وانتشار الفقر والبطالة، وقد عاشت الدول المتحاربة أزمة مالية خانقة بسبب نفقات الحرب الباهظة، فازدادت مديونية الدول الأوروبية بعد لجوئها للاقتراض من الخارج، كما ركزت بعض الدول على مستعمراتها لتنشيط اقتصادها، ومقابل التراجع الأوروبي استفادت دول أخرى من الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

كما تغيرت الحدود الترابية للقارة الأوروبية بظهور دول جديدة، وقامت الثورة الروسية التي طبقت أول نظام اشتراكي ، وعقد مؤتمر للصلح بقصر فرساي سنة 1919م الذي فرضت معاهداته شروطا قاسية على الدول المنهزمة، كما أنشئت عصبة الأمم لنشر السلم والتعاون انطلاقا من المبادئ 14 للرئيس الأمريكي ولسون.

و تمثلت أهم بنود معاهدة فرساي في توقيع الاتفاقية في 28 جوان 1919 بحضور الدول المنتصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومن دون حضور ألمانيا، وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الفصول فاق عددها 200 فصل نصت كلها على تحميل ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب وبالتالي إلزامها بدفع تعويضات مادية للدول المنتصرة. كما نصت الاتفاقية على منح منطقة الألزاس واللورين لفرنسا، ودفع ألمانيا إلى عدم بناء تحصينات عسكرية قرب الحدود بينها وبين فرنسا (منطقة نهر الراين)، كما انتزعت المستعمرات من ألمانيا لصالح كل من فرنسا وبريطانيا.

أجبرت ألمانيا على الرغم من الاحتجاجات الشديدة عندها إلى أن تعترف بالذنب لبدءها الحرب في عام 1914 ، وبالتالي فهي مسؤولة عن التعويضات الضخمة التي عليها أن تقوم بتعويضها لدول الحلفاء المتضررة والمواطنين بسبب العدوان الألماني¹.

في عام 1921 قدر مجموع التعويض للدول المتضررة و هو 132 مليار مارك ذهبي ألماني، وقد كان الخبراء الاقتصاديين للحلفاء على معرفة أن ألمانيا لن تستطيع أن تدفع مثل هذا المبلغ كتعويض وفي عام 1931 علق دفع التعويض المادي من قبل المجتمع الدولي بسبب أن ألمانيا قد دفعت ما يعادل 20,598 مليون مارك ذهبي ألماني كتعويض، و مع صعود شعبية هيتلر ألغيت كل القروض و السندات المفروضة على ألمانيا.

بعدها سارت ألمانيا النازية نحو الحرب العالمية الثانية ، التي استمرت ست سنوات و انتهت عام 1945 م ، بانتصار الحلفاء، كانت الحرب العالمية الثانية بين حلفين أساسيين، وهما: دول المحور (ألمانيا واليابان و

1 - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 438.

إيطاليا) و الدول الحلفاء (بريطانيا فرنسا و أمريكا) ، و اعتبرت هذه الحرب من أكثر الحروب دموية و إراقة للأرواح البشرية¹.

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية واستسلامها في 8 ماي 1945 كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية كارثية نتيجة للأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب ببنيتها الأساسية و بمرافقها الاقتصادية ونتيجة للديون والمبالغ الطائلة التي تعهدت ألمانيا بدفعها كتعويضات لدول الحلفاء المنتصرة.

و في شهر ماي من عام 1948 قررت الدول الغربية توحيد المناطق الثلاث التي كانت تحت إدارتها لتشكّل ما يسمى بألمانيا الغربية أما المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفياتي فأصبحت في العام الموالي ألمانيا الشرقية.

أدى اختلاف الظروف والتطورات السياسية في كل من الألمانيتين إلى اختلاف أوضاعهما الاقتصادية، وفيما لم تفلح ألمانيا الشرقية، فإن اقتصاد ألمانيا الغربية أصبح وخلال فترة قصيرة لا تتعدى عشرة سنوات من أكثر اقتصاديات العالم تطورا وازدهارا.

ويرى الخبراء أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعثر التقدم الاقتصادي في ألمانيا الشرقية كان السياسة الاقتصادية الممركزة التي انتهجتها بإيحاء من الاتحاد السوفياتي الذي كان يجد في وجود الفقر والبطالة تربة خصبة لانتشار الشيوعية، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها: إقدام الاتحاد السوفياتي على نقل العديد من المصانع ووسائل الإنتاج الصناعية من ألمانيا الشرقية إلى المناطق السوفياتية ليعوض نفسه عن الخسائر التي لحقت به أثناء الحرب.

2-4-4 الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

¹ - عبد الجليل أميم: التجربة النهضوية الألمانية: كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟، مركز إنماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2014، ص 127.

تعتبر الأزمات الاقتصادية جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، فهي بشكل عام تبدأ بزيادة الإنتاج نتيجة لهدف الرأسمالي إلى زيادة ربحه، مما يؤدي إلى تراجع أسعار السلع المعروضة بسبب أن العرض يفوق الطلب، مما يؤدي في الأخير إلى موجة من الإفلاسات المتتالية التي تؤدي إلى نقص القوى الشرائية والبطالة وغيرها، مما يؤدي إلى انهيار أسهم تلك الشركات في البورصات العالمية، وهكذا تحدث الأزمات.

1-2-4-4 مفهوم الأزمة الاقتصادية:

منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشكل اقتصاد البلاد الرأسمالية، والسبب الرئيسي لحدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظار لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة إلى الطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحاً ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدثت الأزمة.

وقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة، وهي تمر بالمراحل التالية¹:

1- مرحلة الانتعاش: ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي

فيزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

2- مرحلة الرواج أو الرخاء: تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم

الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

1 - محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، 2009، ص 38.

3- مرحلة الأزمة: تبدأ الأسعار في الهبوط، ويزداد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويزداد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

4- - مرحلة الكساد: تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط التجاري وتعم البطالة¹.

وحسب العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة فان النظام الرأسمالي كان معرضا لمثل تلك الأزمات بمعدل واحدة كل سبعة سنوات تقريبا، ورغم اختلاف أسبابها، إلا أن البؤس والبطالة والتدهور الاقتصادي كان الصفة البارزة للاقتصاد الحر في فترة الأزمة، ولقد لوحظ أنه بعد الأزمة الكبرى سنة 1929 التي اضطرب بتأثيرها النظام الرأسمالي حتى كاد أن ينهار تماما ونهائيا، بأن هذه الأزمات الدورية التي كانت تصيب هذا النظام خفت من حدتها وشدتها بسبب التدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي استمر في التوسع والسيطرة لمنع حدوث مثل تلك الأزمات².

بدأت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام 1927 لأن سياستها الاستثمارية الخارجية لم تتسم بالانتظام وذلك نظرا لحدثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانطلاق شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

و ينشأ الكساد بحدوث ما يلي³:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.

¹ بو قره رايح ، خباياة عبد الله ،مرجع سابق، ص93-94.

² بن طاهر حسين، مرجع سابق ، ص113

³ - نفس المرجع، ص 155.

- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.

- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.

- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.

- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدوون في سحب أموالهم.

- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب و إلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتتخفف أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

2-2-4-4 أسباب الأزمة الاقتصادية 1929:

من بين أهم الأحداث المحركة للأزمة الاقتصادية 1929 قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية¹. وفي أمريكا على وجه الخصوص، حدث تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور

1 - محمد عبد الوهاب العازوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 86.

مستمر، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام 1929 ما بين 30 و 40 مليون عاطل¹.

وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب كساد إلى²:

- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 ، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم و السعي نحو بيع الأوراق مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.

- نقص الاستهلاك: حيث يقول البعض أن نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا أن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية.

- من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل في وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيف حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صور شتى³:

- ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسات الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام 1937 إلى 121% عما كان عليه في عام 1932.

1 - نفس المرجع السابق، ص 93.

2 - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص 51.

3 - نفس المرجع السابق، ص 72.

- وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج عام 1937 بنسبة 71% مما كان عليه عام 1932.

3-2-4-4 نتائج أزمة الكساد:

ترافقت الأزمة الاقتصادية بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي نفس الوقت تدهورت القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

في إنجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931 بالرغم من أن هذا الإبدال كان على شكل سبائك وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيم العملات التي كانت مرتبطة به وفي الولايات المتحدة سبب إلغاء العمل بالنظام الذهبي سنة 1933 إلى تزايد الإقبال على إبدال النقود الورقية بالذهب، وأيضا انخفاض السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات الذهبية. لقد تسببت هذه الأزمة في انخفاض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي 50 و 84 % بالمقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة¹.

كما نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا.

3-4-4 ظهور النظام الاشتراكي:

¹ - محمد سعيد محمد الرملاوي: الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص 34.

ظهرت الاشتراكية في القرن الثامن عشر، كمذاهب ومدارس مختلفة، تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي، كما تجمع على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشتراكية المثالية، وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفرق بينهم، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال "كارل ماركس" الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كإعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر.

طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

1-3-4-4 تعريف الاشتراكية:

يعتبر النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تمّ تطبيق الفكر

الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917 م للاشراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي¹.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه بدأ يتعرّض لهزات عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهيار الاتحاد السوفييتي على إثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر².

و بذلك فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. أي أن تملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، يمنحها صلاحية أن تتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي³.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحة والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها واعيا وكفؤا، يتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد، والتي تلعب دور رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

1 - مفيدة يحيوي، "واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي"، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، ديسمبر 2010، ص 168.
2 - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 75.
3 - أحمد محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 462.

2-3-4-4 أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة أسس وخصائص نجعلها فيما يلي¹:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين فهي إما ملكية الدولة وهي الصورة الأكثر شيوعاً حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك ، و إما في صورة الجمعيات التعاونية ، في التطبيقات الاشتراكية الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلاً تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.
- جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلاً يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام، وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط، أو الهيئة، أو اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة قومية شاملة تحدد الأهداف العامة المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجية في الدولة بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل للوحدات الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ممثلاً في فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات².

¹ - محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - نفس المرجع السابق، ص 122.

ويقوم التّخطيط في النّظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط، ولامركزية التنفيذ، فجهاز التخطيط هو الذي يضع الخطة آخذاً في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وله وحده القرار النهائي في وضع تلك الخطة، أما التنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجية وفقاً للخطة الموضوعة، وبذلك فإن جهاز التخطيط وحده هو الذي يجيب على الأسئلة الثلاثة: المشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟

- زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعاً، كما أن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقاً لهذا النّظام هو إشباع الحاجات العامة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرّبح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة.
- ويحل محل الربح - كحافز للنشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصادية في النّظام الاشتراكيّ الشعور الوطني، والقومي، والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، وإشباع حاجات المجتمع¹.
- إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته): حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته.

3-3-4-4 عيوب النظام الاشتراكي:

جاء النظام الاشتراكي كرد فعل للنظام الرأسمالي ومظالمه الاجتماعية، فأنكر هذا النظام بفلسفته الشيوعية وجود الله؛ فجاهر بأنّه لا إله، وأن الحياة مادة فقط.

¹ - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 271.

وقد كشف الواقع عن ترنح النظام الاشتراكيّ، ثم سقوطه صريحا في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، وبما اعتدى به على الفطرة السوية، مورثا لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدا من نبذ أوهام كارل ماركس، وضلالاته معتبرا سببا لتخلفه وضياعه، و تتمثل العيوب المرتبطة بهذا النظام في¹:

- انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.
- انخفاض إنتاجية العامل: نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- خلق البيروقراطية: إن مبدأ المركزية يضيف على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.
- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.
- ضعف الحافز لإنجاز الأعمال المختلفة: فحرمان الأفراد من حق الملكية الخاصة أمر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية، ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الأعمال تأثيرا سيئا، "فحق الملكية الفردية إذا منع؛ فلا مكان للحافز على الإنتاج، أو الحافز على الابتكار والتجديد، ولا صوت يعلو على صوت الأمبالاة والإهمال، ويصبح الناس في النهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكس الشعور القومي الذي اتخذته النظام الاشتراكي على غير الحقيقة حافزا للإنتاج".

¹ - فوزي سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

- انخفاض إنتاجية العمال: فالعامل عند ما لا يجد نظاما فعلا للحوافز، فكل عامل يتسلم أجرا محددًا بغض النظر عن إنتاجيته.
- قلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وسيادة التعقيد و البيروقراطية: فتركز السلطة في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار حال دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد.

5- الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات الاقتصادية، أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي أزمة 1929-1933، وأزمة المديونية العالمية 1982، وأزمة المكسيك سنة 1994-1995، والأرجنتين والأزمة الآسيوية لعام 1997 (أزمة النمو الآسيوية) التي مست العديد من الدول الآسيوية والأزمة المالية 1986-1987. وكانت في كل مرة سببا في بروز ظاهرة الكساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بفعل عولمة الأسواق المالية حيث أضحت الأزمات المالية تنتقل من سوق إلى آخر مما أعطى لها طابع الشمولية والعالمية.

بدون شك فإن ما حدث في سنة 2008 في الأسواق المالية العالمية وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الأمريكية يعتبر بحق أزمة مالية كبيرة غير مسبوقة، حيث أخذ الأمر يزداد سوءا مع تفشي أزمة الرهن العقاري في أوت 2007؛ خصوصا عندما أصبحت القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة غير قابلة للتحويل وحيث أن هذه القروض تم تسويقها إلى عدد كبير من المؤسسات المالية في

شكل سندات ومنتجات مالية معقدة مما أدى إلى إفلاس مصارف وانهيار متواصل في أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في سبتمبر 2008¹. وكانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن تأثير الأزمة قد انعكس أيضا على معظم اقتصاديات الدول باعتبارها جزءا من منظومة الاقتصاد العالمي، وتأثرها يعتمد على مدى حجم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية.

وبالرغم من الخطط والبرامج التي اعتمدها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها خطة الإصلاح الأمريكية بـ 700 مليار دولار (خطة وزير الخزانة) وقرارات قمة الدول العشرين التي اجتمعت في شهر أبريل 2009 بلندن، ومبادرات المنظمات المالية الدولية للتصدي لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها، فإن الواقع يبدي أن هذه الخطط مجرد مهدئات للاقتصاد العالمي وأن الحقيقة تتطلب وقتا طويلا حتى يسترجع الاقتصاد العالمي عافيته التي تبقى هي الأخرى مرتبطة بمدى إعادة النظر في القواعد والأساليب التي تحكم النظام المالي والمصرفي العالمي².

مع فشل عمليات الاندماج أو الحماية لعدد كبير من الشركات المالية التي مقرها في الولايات المتحدة فإن العالم يمر منذ أواخر عام 2008م بأزمة مالية عالمية شديدة متعددة الأشكال، حيث أخذت مظاهر عديدة، ورجح بعض الاقتصاديون المتخصصون وجودها لعدة أسباب، والبعض رأى عدم القدرة على التنبؤ بها هو أهم أسباب ديمومتها واستمرارها، وتغير أشكالها وانتقالها إلى مختلف اقتصاديات العالم.

1-5 الأوضاع قبيل الأزمة المالية العالمية:

لقد مر الاقتصاد العالمي قبيل الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008م ، بطفرة اقتصادية كبيرة وارتفاع حاد في أسعار جميع مواد الخام الطبيعية والصناعية ، وشمل أيضا جميع المنتجات الطبيعية والصناعية ومنها الغذائية.

¹ - ساعد مرابط، "الأزمة المالية العالمية الجذور والتداعيات"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 2008 ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 122.

² - مفيدة يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

كما شهد نشاطا كبيرا في السوق العقاري ، وارتفاعا هائلا في أسعار العقارات والاستثمار العقاري ، وظهور وقيام الكثير من المشاريع الاستثمارية في مجال العقار في جميع أنحاء العالم ، وكان ذلك بسبب تنافس البنوك والمصارف حول العالم في تقديم تسهيلات القروض العقارية ، مما أدى ذلك إلى ازدهار البناء والتشييد ، وما نتج عنه طبعا من ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء وأجور الأيدي العاملة ، ما قاد الكثيرين إلى عدم القدرة على البناء عن طريق الادخار الشخصي ، ودفعهم ذلك للجوء إلى الاقتراض من البنوك. إن التوسع في الإقراض العقاري من قبل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل العقاري وبنوك الاستثمار في أغلب الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، ترك أثرا وخيما على التكاليف المالية المرتفعة بتواصل، فقد بلغت خدمات الديون العقارية في السوق البنكية الأمريكية نهاية سنة 2005 حدود الـ 35% من مجموع الأصول المصرفية بعدما كانت في حدود الـ 6% نهاية العام 2001 وهو ما سمح لمستويات المخاطر الائتمانية بالارتفاع إلى حدود غير مسبوقة¹.

و عند الحديث عن أبرز المراحل التي مرت بها الأزمة منذ اندلاعها، فإننا نجد أن المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا تمثلت في² :

- فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أوت 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

-أكتوبر إلى ديسمبر/ 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضها كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

¹ - تقرير البنك الدولي رقم 355 الصادر في شهر جوان 2008، ص 67.

² - نفس المرجع السابق، ص 79.

- جانفي/ 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسة ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي ونهاية أفريل 2008.

- فيفري/ 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

- نهاية مارس 2008: "جيبى مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بيرس تيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- سبتمبر/ 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريديماك" و"فانيماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- سبتمبر/ 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو 'ميريل لينش'.

- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال سبعين مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات القروض، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

-الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

كذلك:

- البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف النظام المالي، والمصارف المركزية تكثف العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أنش بي أو أس" المهتد بالإفلاس.

-السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

-الرئيس الأميركي جورج بوش في نهاية عهده الانتخابية يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

- الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

-الأسواق المالية تزداد قلقاً أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.

-انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

-خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "براد فور دو بينغلي".

- مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك "سي تي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- الأول من أكتوبر/ 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

2-5 بداية الأزمة:

كما سبق و ذكرنا فإن أول ما ظهرت بوادر هذه الأزمة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، في (وول ستريت) ، وانهيار أسعار الأسهم ، وظهور مشكلتي الائتمان والرهن العقاري ، وما تلا ذلك من تداعيات بعدها ، في نفس الوقت كان هناك انخفاضاً حاداً في أسعار النفط ، والكثير من المواد الخام الطبيعية والصناعية.

ففي نهاية عام 2008 م ، وصلت أسعار معظم المواد والمنتجات إلى أسعار لم تصلها من قبل ، وأصبح الفرد عاجزاً عن سد احتياجاته اليومية ، والوفاء بالتزاماته البنكية الأخرى ، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على توفير السيولة فيما بسبب توقف عملائها المقترضين عن دفع الأقساط الشهرية الواجبة عليهم ، مما أدى إلى ظهور مشكلة الرهن العقاري.

كما ظهرت مشكلة الائتمان، والتي هي مشابهة لمشكلة الرهن العقاري، وتتلخص في عدم قدرة أصحابها على تسديد ما صرفوه من بطاقتهم الائتمانية والفوائد المترتبة عليها للبنوك الصادرة منها. في نفس الوقت ، وصلت الأسهم حول العالم إلى أسعار خيالية ، وهو ما يعرف بقمة الهرم ، بسبب المضاربات الغير مسؤولة أو غير المنضبطة ، فكان لا بد لها من حد ثم تعاود الانخفاض من جديد ، ولكن الانخفاض كان كبيراً

وصاعقا جدا ، حيث أصبحت أسهم كثير من الشركات والبنوك دون القيمة السوقية للأسهم. كل هذه الأحداث دفعت كثيرا من البنوك والشركات إلى إعلان إفلاسها أو بصدد إعلان إفلاسها.

3-5 أسباب الأزمة:

تعددت الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية ، فبعض المتخصصين يرون أن أسباب الأزمة المالية العالمية ، يعود إلى طبيعة النظام المالي العالمي السائد في العالم ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (النظام الرأسمالي) ، الذي يعطي حرية كاملة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون تدخل الدولة ، وهذا كما يرى المتخصصون سمح بمضاربات غير منضبطة للأسهم ، مما أدى إلى رفع أسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي ، كذلك المضاربات الغير مسئولة والمجنونة في أسعار النفط ، مما دفع الأسعار للوصول لقيمة خيالية من جهة.

ومن جهة أخرى عدم وضع قواعد معينة ومحدد للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان والإقراض ، مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان والإقراض بشكل كبير فيه مخاطره كبيرة . كذلك عدم تدخل الدولة في بادئ الأمر في إنقاذ كثير من البنوك والشركات من الإفلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية).

و عند الولوج في أعمق الأسباب فإن توسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية، وازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) من ناحية أخرى. وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاءة المالية الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وانهيائها.

هناك خاصية معينة تتميز بها المؤسسات المالية والمصرفية وهي درجة التشابك الكبيرة بينها وخصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة، والذي انتشر في التسنييد أو التوريق بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، وبالتالي فإن تعرض إحدهما للاهتياز أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر وانهيار مؤسسات مالية أخرى بالضرورة.

من ناحية أخرى، هناك خاصية أخرى يتميز بها القطاع المالي وهي أنه عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى، التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيدا، ومن ثم يلجؤون إلى سحب ودائعهم. وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية حتى لو كان وضعها جيدا وسليما. وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت ورقة واحدة من أوراق قطعة الدومينو انهارت باقي القطع، لذا نجد أن تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمرا ضروريا.

ويرى بعض المتخصصين عدم القدرة على التكهن في الوقت الحاضر بأسباب الأزمة المالية العالمية، وأن هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الأزمة ومنه¹:

- ارتفاع أسعار النفط.

- ارتفاع أسعار الأسهم.

- ارتفاع معدلات التضخم.

¹ - أتشيريكس غوش، "في مركز الصدارة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، صندوق النقد الدولي3، واشنطن، سبتمبر2014، ص 88.

- الإنفاق الكبير على الحروب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدى إلى قلة الإنفاق في مجال التنمية.
- زيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية والبيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.
- توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفساد الإداري والمالي وظهور الكثير من عمليات النصب والاحتيال حول العالم.

4-5 مظاهر الأزمة:

تطورت أزمة الأسواق المالية التي تفجرت في أوت 2007، حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، ملحقة الضرر البالغ بالأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي.

وقد بدأ الاضطراب بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أميركا وما أعقبها من ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة¹.

غير أن التداعيات اللاحقة سرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد على الرفع المالي لتسبب في خفض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك وإضعاف كفاية رأس المال وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى وإحداث اضطراب عميق في أسواق الائتمان والحث على إعادة تسعير المخاطر في مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة.

¹ - محمد عبد الروهاب العازوي، عيد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 152.

ومن أكثر الأمور حدة في هذه الأزمة حدوث خسارة لم يسبق لها مثيل في السيولة، حيث قفزت أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر بما يتجاوز بكثير أسعار الفائدة على الإقراض لليلة واحدة والمستخدم كأداة للسياسة النقدية، وحدث هذا في وقت سعت فيه البنوك إلى الحفاظ على ما لديها من سيولة أمام الضغوط الواقعة عليها، وبسبب الزيادة المستمرة في عدم اليقين المحيط بمدى قدرتها المالية وتوزيع خسائر البنوك من حيازات الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية العالية المخاطر وغيرها من أشكال الائتمان.

وانتشرت حالات نقص السيولة بصورة أوسع نطاقا حيث لجأت البنوك إلى تخفيض خطوط الائتمان وزيادة هوامش الضمان للأوراق المالية وزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية من الوسطاء الماليين الآخرين. وبهذا تعددت إشكال ومظاهر الأزمة المالية العالمية في مختلف أنحاء العالم. ويمكن ملاحظة أثارها أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أكثر من أي مكان آخر في العالم، ولكن هذا لا يمنع امتدادها إلى مختلف أنحاء العالم، ولكن بوتيرة مختلفة، ومن أهم مظاهرها¹:

- ظهور مشكلة الائتمان (البطاقات الائتمانية)، وهي عدم قدرة العملاء على تسديد مصاريف وفوائد بطاقاتهم الائتمانية.
- ظهور مشكلة الرهن العقاري، وهي عدم قدرة المقترضين على سداد القسط الشهري الذي حصلوا عليه لبناء أو شراء عقار ما للبنك الذي حصلوا على القرض منه
- تراجع قدرة الكثير من المؤسسات والشركات الكبيرة على استمرار تمويل عمليات الإنتاج بها، وكذلك ضعف قدرتها على سداد ديونها.
- انخفاض القوة الشرائية للأفراد حول العالم خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 161.

و تمثلت الإجراءات التي اتخذت آنذاك للحد من تفاقم هذه الظاهرة في اتخاذ البنوك المركزية الرئيسية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة عن طريق تسهيل الوصول -على نطاق واسع- إلى التمويل القصير الأجل باستخدام التسهيلات القائمة، ولكن ذلك لم يحقق إلا نجاحا أوليا جزئيا. ونظرا لأن علاوات السيولة ظلت عند مستويات عالية قام البنك المركزي الأوروبي في ديسمبر 2007 بتوسيع جديد في نطاق عملياته، وقام مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي وبنك إنجلترا (المركزي) بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة ونطاق المقرضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي¹.

وأعلنت البنوك المركزية الرئيسية مبادرة منسقة ترمي إلى ضمان السيولة الملائمة بما في ذلك توفير خطوط المبادلات من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي للسماح للبنوك المركزية الأوروبية بتوسيع نطاق سيولة الدولار.

وقد اتخذ مجلس الاحتياطي الفدرالي إجراءات جديدة في مارس 2008 بما في ذلك فتح نافذة خصم فعلية أمام المضاربين ذوي الجدارة الائتمانية العالية، وقام عدد من البنوك المركزية أيضا بتخفيف مواقف السياسات النقدية تحت تأثير الزيادة المستمرة في مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالآفاق المستقبلية للنمو في هذه الفترة². وكان أكثر تلك المبادرات حدة قيام مجلس الاحتياطي الفدرالي منذ أغسطس 2007 بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفدرالية، بينما قام بنك كندا المركزي وبنك إنجلترا المركزي أيضا بتخفيض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية، وتنازل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي عن إحداث زيادات جديدة في أسعار الفائدة.

¹ - مفيدة يجياوي، مرجع سبق ذكره، ص 178.
² - محمد سامر القصار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

وفي بريطانيا، وفرت السلطات أيضا ضمانا كاملا للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية وبقيت علاوات الأجل أعلى بكثير من المعتاد رغم مضي سبعة أشهر على اندلاع حالة الاضطراب.

ويرجع استمرار مشكلات السيولة في جانب كبير منها إلى المخاوف المتزايدة من مخاطر الائتمان. فقد استمر اتساع فروق العائد على الائتمان في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وذلك وسط تزايد الصمت المحيط بالأفاق المستقبلية، وكذلك تصاعد المخاوف بشأن مدى سلامة المنتجات المالية ومدى سلامة أوضاع أدوات الاستثمار بوجه عام¹.

ومع استمرار التدهور في أوضاع سوق المساكن في الولايات المتحدة وخصوصا في شريحة سوق الرهون العقارية العالية المخاطر، استمر الهبوط في أسعار الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري، فضلا عن ذلك، ارتفعت فروق العائد في شرائح السوق الأخرى ذات الصلة ارتفاعا حادا، بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة ببطاقات الائتمان وقروض السيارات وقروض الطلبة والرهن العقاري التجارية المضمونة، وذلك نتيجة المخاوف من التزايد المستمر في معدلات عدم السداد والرفع المالي المفرط وأساليب التوريق المشكوك فيها.

في هذا السياق تضاعفت المخاوف حيث لم تحقق البنوك سوى نجاح جزئي في الحفاظ على رأس المال في مواجهة الخسائر المتصاعدة، إذ تم بيع أحد بنوك الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة على أساس طارئ بدعم من مجلس الاحتياطي الفدرالي.

¹ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص117.

وفضلا على ذلك واجه عدد من صناديق التحوط وغيرها من المؤسسات المرفوعة ماليا بدرجة كبيرة صعوبات خطيرة عندما قامت البنوك بزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية على ما توفره من خطوط الائتمان مما أثار خطر عمليات البيع الاضطراري للأصول.

وفي الوقت ذاته يبرز التساؤل الآن وهو مدى سلامة أوضاع سوق مبادلات مخاطر الائتمان وخاصة إزاء الضعف المستمر في المراكز المالية لشركات التأمين التي توفر غطاء لمخاطر الائتمان.

وقد تراجعت أسعار الأسهم أيضا، خصوصا في أوائل عام 2008، عندما ازدادت دلائل الضعف الاقتصادي وتعرضت أرصدة القطاع المالي لأشد الأضرار وظلت مقاييس التقلب في أوراق الأسهم والعملية على مستوياتها المرتفعة¹.

وعلى العكس من ذلك هبطت أسعار الفائدة على السندات الحكومية بدرجة كبيرة، بينما زاد الاستثمار في أسواق السلع الأساسية بدرجة غير مسبوقة، حيث يسعى المستثمرون إلى حيازة أصول بديلة أقل خطرا.

5-5/ نتائج الأزمة:

رغم التداعيات الكبيرة المتمثلة في أكبر عمليات الإفلاس والخسائر الهائلة لكبرى مؤسسات العالم الاقتصادي الرأسمالية، فإن هذه الخسائر المالية واقتصادية لا تطال مالكي هذه الشركات والمؤسسات فحسب وإنما قد طالت وللأسف الجماهير الكادحة وحين نراجع ما حصل من آثار نجد²:

1- قال الرئيس الأمريكي المنتخب أوباما في أول ظهور صحفي رسمي وفي أول خطاب أن لديه

10 ملايين عاطل عن العمل وهي تركة أزمة العام 2008م، إضافة إلى ذلك فإن مليوني

أمريكي فقدوا وظائفهم في أول 3 أشهر من 2009م، وقد أظهرت بيانات حكومية أمريكية

¹ - أشرف محمد دوابه، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² - نفس المرجع السابق، ص 159.

أن أرباب الأعمال الأمريكيين خفضوا 663 ألف وظيفة خلال شهر واحد هو شهر مارس 2009م فقط، كما أكد المدير العام لمؤسسة إنترميديا في أيار 2009م أن هناك حتى نهاية العام 2009 قرابة 28 مليون عاطل عن العمل بالولايات المتحدة منهم 13,2 مليون عاطل رسميا إضافة إلى 14,6 مليون لا يدخلون في حساب العاطلين (لأسباب سياسية) لكنهم عاطلون بالفعل وفي ذلك دليل واضح على أن الأزمة ماضية بقوة بالتأثير على الاقتصاد الأمريكي والعالم بدون هوادة.

2- خلال مرحلة ما قبل انهيار المصارف الأمريكية، حذر المراقبون مرارا من أن الأسوأ من أزمة الائتمان لم يأت بعد. وبالفعل فقد ظهر ذلك مع تراجع حادة في بورصات العالم أدت إلى خسائر قياسية. أما مرحلة ما بعد 2008، فتفترض بحث الخسائر الحقيقية التي ستولدها الأزمة، وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة فمن المتوقع أن تصل معدلات البطالة إلى 210 ملايين عاطل من العمل على مستوى العالم خلال أعوام 2009، 2010 و 2011.

3- حذر رئيس البنك الدولي في ماي 2009 من تعرض أكثر من 90 مليون إنسان في العالم للفقر، بسبب الأزمة العالمية وإن أكثر من ثلثهم بشرق أوروبا وآسيا الوسطى، متوقعا أن يصل عدد الجياع إلى مليار جائع على مستوى العالم.

4- في مطلع 2009 تشير الإحصائيات الرسمية أن في بريطانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل في المملكة المتحدة 2,03 مليون شخص، أي ما نسبته 6,5%.

5- قال مكتب الموازنة بالكونغرس الأمريكي إن عجز الموازنة، وخلال العام 2009 والعام 2010، شهد قفزة عالية وقد يرتفع على إثرها إلى ما بين 1,67 تريليون و 1,85 تريليون دولار وهو أعلى عجز في تاريخ الولايات المتحدة. ما يعني ذلك المزيد من الضرائب على المواطنين والقصور في الخدمات بشكل عام وتوقف المشاريع التنموية.

- 6- خسر العالم 50 تريليون دولار من قيمة أصوله المالية خلال عام 2008، من بينها 9,6 تريليونات دولار في آسيا وحدها بسبب الأزمة المالية العالمية. فيما سجلت اليابان صاحبة أكبر اقتصاد في القارة أول عجز في حسابها الجاري منذ 13 عاما.
- 7- توقع تقرير خليجي أن يبلغ العجز في الحسابات الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي ثلاثين مليار دولار خلال العام 2009، بعد أن كان الفائض أربعمئة مليار دولار في العام 2008، مؤكدا أن تداعيات الأزمة المالية بدأت تظهر جلية في نهاية العام 2008.
- 8- التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية تتناقص إلى درجة الاختفاء. ويقدر معهد التمويل الدولي أن هذه التدفقات تراجعت إلى 467 مليار دولار عام 2008، أي نصف مستواها عام 2007، وتشير التوقعات إلى أنها ستواصل الهبوط إلى 165 مليار دولار عام 2009.
- 9- في ظل الأزمة المالية الراهنة، يتوقع خبراء انهيار قرابة 100 مؤسسة مالية حتى نهاية العام الحالي، في حال استمرار تهاوي المصارف الأمريكية على ذات الوتيرة الراهنة، حيث بلغ عدد المصارف التي أعلنت إفلاسها خلال الأسابيع الستة الأخيرة لعام 2009، 14 مصرفا.
- 10- أعربت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في مطلع عام 2009، مع نمو مخاوفها إزاء التسارع في شطب الوظائف بالقطاع المالي، مشيرة إلى أن من شأن ذلك أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاقتصاد الأوسع في المراكز المالية مثل نيويورك و لندن.
- 11- وكما طالت الأزمة عامة الناس فقد طالت أيضا أغنياء العالم وإنما هي من فعالهم فقد ذكرت مجلة (فوربس) أن 30% من أعضائها المليارديرات قد فقدتهم، وتبخر مبلغ نحو تريليوني دولار من ثروات هؤلاء، بينما تقلص عدد المليارديرات بمقدار 355 عضو منهم بسبب فقدان ثرواتهم، بينما توفي 18 منهم. ومن أولئك الأثرياء الذين خسروا جزءا كبيرا من ثرواتهم (بيل غيتس) الشريك المؤسس لمجموعة مايكروسوفت الذي حقق خسارة قدرها 18 مليار

دولار من ثروته بسبب انخفاض أسعار الأسهم عام 2008، وكذلك (كارلوس سليم) الذي خسر 25 مليار دولار، أما (وارين بافيت) فقد خسر 25 مليار دولار، وغيرهم الكثير، وكشفت صحيفة (صنداي تايمز) عن خسائر أكبر عشرة أثرياء في بريطانيا، حيث بينت أن خسائر العشرة الكبار فقط تجاوزت 23 مليار جنيه إسترليني (حوالي أربعين مليار دولار).

و قد كان للازمة الاقتصادية العالمية نتائج وخيمة حول العالم بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. ومن أهم هذه النتائج¹:

- انخفاض أسعار النفط بأكثر من 70%.
- انهيار أسعار الأسهم وانخفاض قيمة معظم الأسهم دون القيمة السوقية للسهم لكثير من المؤسسات الكبيرة في العالم.
- تراجع مستوى التضخم في جميع أنحاء العالم.
- إعلان الكثير من المؤسسات والشركات والبنوك عن إفلاسها.
- فقدان الملايين من العمال حول العالم لوظائفهم مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة والباحثين عن عمل.
- توقف العديد من المشاريع العملاقة حول العالم.
- تراجع معدل دخل الفرد والرفاهية حول العالم.
- الدعوة إلى إيجاد ضوابط وقوانين تنظم العمليات الاقتصادية عامة والمالية خاصة.
- الدعوة إلى إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد غير النظام الرأسمالي.

¹ - تقرير البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

- الدعوة إلى اعتماد سلة عملات بديلا للدولار كعملة احتياطية في العالم.
- تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم.

- انكماش النمو الاقتصادي العالمي.

- ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العالم.
يتضح مما سبق إن الأزمة المالية العالمية تداعياتها ما زالت مستمرة وستستمر لفترة لاحقة ، حيث أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود والكساد . وهذا بدوره يجعل الحكومات عاجزة عن تنفيذ سياساتها التنموية ، كما يجعل المؤسسات المالية والبنوك تشدد وربما لا تقوم بعمليات التمويل والإقراض ، وهذا بدوره يحد من أعمال التنمية والتشييد ، وبالتالي تراجع الطلب على الكثير من المواد والمنتجات المختلفة .
كذلك يؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الدخل القومي ودخل الفرد حول العالم ، وهذا بدوره يقلل من مستويات الرفاهية وقدرة الأفراد على الإنفاق ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإقبال على مختلف المنتجات ، وهذا ينعكس بدوره على وحدات الإنتاج المختلفة مما يجعلها تستغني عن الكثير من العمال.

لذا لا بد لدول العالم أن تتكاتف وتحاول أن تجد حلا يساهم بشكل جذري في حل هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن وضرورة القضاء على أسبابها وتلافيها في المستقبل منعا لظهورها مرة أخرى.

5-5-1 تأثيرات الأزمة المالية على العالم العربي:

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي¹:

• المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

• المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

• المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها الجزائر والسودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر جويلية 2007 إلى حوالي 40 دولارا للبرميل منتصف 2009، أي بانخفاض بنسبة 70%. ومما لاشك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008².

من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبح تتم تلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا. ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.

وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار. وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها. وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لا شك فيه فإن هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها.

¹ - تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، أبو ظبي، 2013، ص 28.

² - ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 119.

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثير البورصات فسيكون في مستوى تأثير بورصات المجموعة الأولى.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدودا أيضا، في مجرد تدني عوائدها النفطية إن كانت من الدول المستغلة لريعها البترولي كالجزائر وليبيا.

2-5-5 الإجراءات العلاجية للأزمة المالية 2008

أمام هذه التداعيات الشديدة التي تمثلت بالانهيار المروع لكبرى المؤسسات المالية والصناعية والتجارية في العالم، حاولت الدول الكبيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات لم تتعد ضخ السيولة وبكميات هائلة وهذه العلاجات من وجهة نظرنا هي علاجات تخديرية لفترة قد تطول أو تقصر وتحدث بعدها الكارثة فعلى سبيل المثال وليس الحصر¹:

- 1- أقر الكونغرس الأمريكي، بمجلسيه الشيوخ والنواب، خطة "تحفيز الاقتصاد" التي اقترحها الرئيس باراك أوباما، بقيمة 787 مليار دولار، في محاولة لإنعاش اقتصاد الولايات المتحدة، الذي يعاني تراجعا حادا.
- 2- توصل زعماء دول العشرين إلى اتفاق قيمته 1,1 ترليون دولار لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في قممهم التي عقدها في ماي 2009 في العاصمة البريطانية، كما تعهدت قمة العشرين بتنفيذ أكبر خطة تحفيز للاقتصاد العالمي وضخ أكثر من 5 ترليون دولار لحل المشاكل الاقتصادية. كما قررت القيام بدعم التجارة العالمية لأنها إحدى أهم أسباب التطور الاقتصادي.
- 3- كشفت وزارة المالية اليابانية عن خطط لإعداد موازنة تكميلية للعام المالي 2009 مع حزمة حوافز اقتصادية بأكثر من 100 مليار دولار. لانتشال الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها. ثم صرح

¹ - حمادو بن نعمون: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة قسنطينة، 12 فيفري 2009.

بنك اليابان بأنه سيقوم بتقديم منح مالية بقيمة تزيد على 10 مليارات دولار أمريكي على شكل قروض إلى البنوك، على أمل دعم الأسواق الإقليمية وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية.

4- خصص البنك الدولي مبلغاً قدره 18 مليار دولار خصص لمعالجة هذه الأزمة على الصعيد العالمي، منها مليار و200 مليون دولار لمساعدة تلك البلدان الأشد تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2008.

5- أطلق الرئيس البرازيلي 'لويس إيغناسيو لولا داسيلفا' خطة لإنعاش قطاع العقارات بقيمة 15 مليار دولار، تهدف إلى تحفيز قطاع التشييد في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي. ويأمل أن تخفف الخطة من حدة العجز الهائل في عدد الوحدات السكنية بالبرازيل.

6- اتفقت بلدان جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية عقب اجتماعهم في تايلندا في سبتمبر 2009، على الرفع من قيمة إعمادات صندوق الطوارئ ليصبح 120 مليار دولار لمعالجة الآثار السلبية للأزمة.

إن هذه الإجراءات تؤكد حقيقة دامغة في محورين؛ أما المحور الأول أن هذه الإجراءات تمثل ضربة قاصمة للنظرية الاقتصادية الرأسمالية التي تأسست عليها العولمة ونظر على أساسها جل النظام الرأسمالي مرارا وتكرارا والتي تقوم على إعطاء صلاحيات غير محدودة لمؤسسات القطاع الخاص كي تتصرف كما تشاء لتحقيق الكفاءة القصوى بأقل التكاليف وتبين أن نظرية (دعه يعمل دعه يمر) كانت مجرد شعار لا أكثر.

أما المحور الثاني في القضية أنها تأتي في وقت الذروة للتربع الأمريكي الرأسمالي على العرش الدولي دون منازع والذي تؤكد بصورة جلية عقب أحداث سبتمبر 2001، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الأزمة قد تمثل بداية النهاية للازدهار الاقتصادي الأمريكي الذي دام لسنوات طويلة مما قد يترتب عليه في الأمد الطويل أقول النجم الأمريكي عن السماء العالمية وفي كل الأصعدة، الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

المصادر:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- السنة النبوية (السلسلة الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني).

المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 2- إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1990-1989.
- 3- إسماعيل محمد علي، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

- 4- اسماعيل محمود كريم، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.
- 5- بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 6- بوقرة اريج، خبايا عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014 .
- 7 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- 8- خالد ابو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .
- 9- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
- 10 - عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1979 .
- 11- عبد الجليل أميم، التجربة النهضوية الألمانية: كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟، مركز إنماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2014.
- 12- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 13- محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، 2009.
- 14- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ نشر.
- 15 - محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية ، دار الفكر الجامعي، مصر، ، 2011.
- 16 - محمد عبد الوهاب العازوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17 - محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

18 - نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

19 - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

ثانيا: المجالات العلمية

1- أتيشريكس غوش، "في مركز الصدارة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، صندوق النقد الدولي 3، واشنطن، سبتمبر 2014.

2 - مفيدة يحيوي، "واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي"، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، ديسمبر 2010.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- أشرف محمد دوابه، "الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة، بيروت، 2010 مارس 29-30.

2 - ساعد مرابط، "الأزمة المالية العالمية الجذور والتداعيات"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

رابعاً: التقارير الدولية

1- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي ترجمة عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، مركز الإمارات ، والسياسات العامة للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

خامساً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1 - عبد الرحمان بن سانية، " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012 - 2013

2- زوين إيمان، " دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2011.